وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

عنوان

آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر
في قانون الأعمال

إعداد الطالبتين:
– غربي وئام
– عيس صارة

إشراف الأستاذ:
– د/ رابحي لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ تاج عطاءالله	دكتور	جامعة الأغواط	رئيسا
د/ رابحي لخضر	دكتور	جامعة الأغواط	مقررا و مشرفا
د/ شويرب جيلالي	دكتور	جامعة الأغواط	عضو

السنة الجامعي: 2022/2021

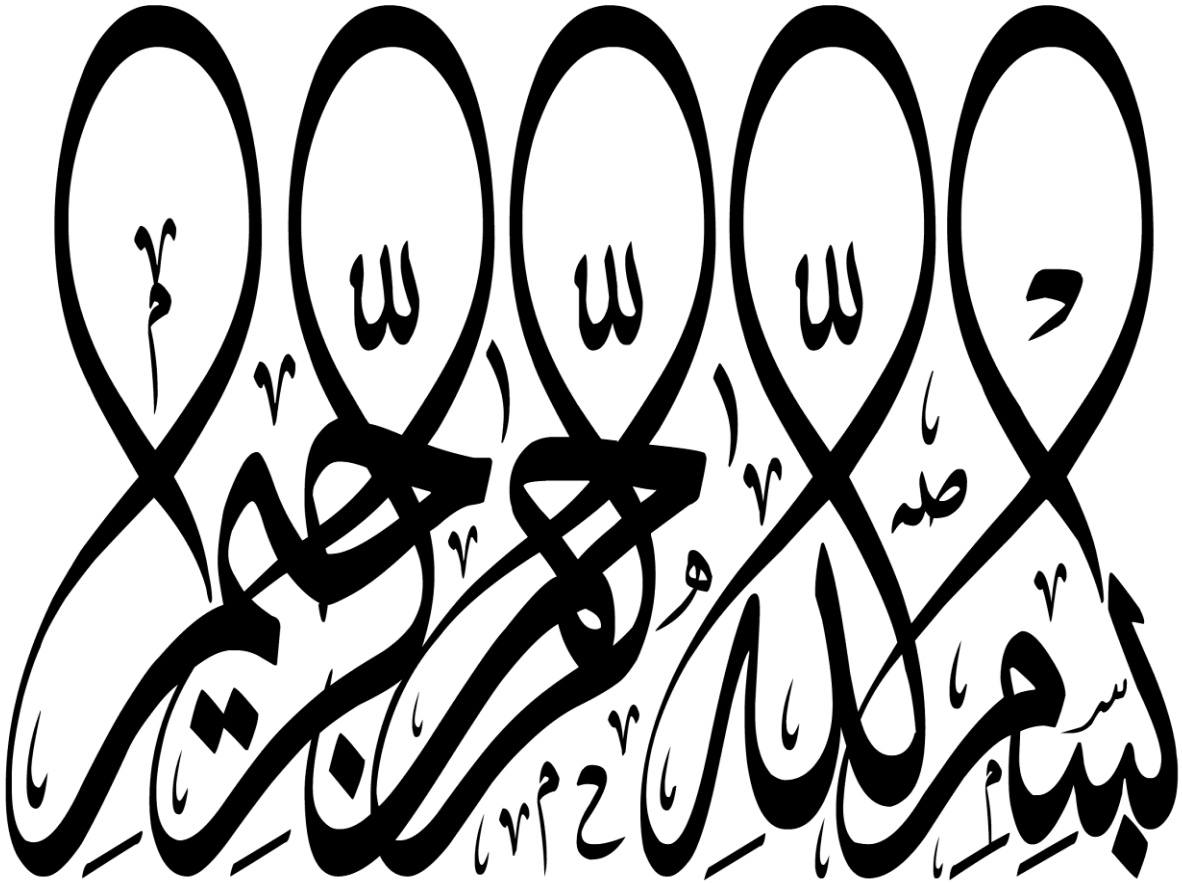
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نتقدم بجزيل الشكر لله تعالى الذي هدانا ووفقنا ولولاه لما كنا نهتدي

ثم نوجه تشكراتنا التي تتدفق من أعماق القلب إلى والدينا اللذان ساهما على

أن نصل إلى ما وصلنا عليه حفظهم الله وأطال في أعمارهم

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور رابحي لخضر الذي مدني يد العون

لإنجاز مذكرة تخرجنا ، كما نشكر لجنة المناقشة التي منحتنا شرف الامتثال أمامها

لمناقشة المذكرة ، والشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة و الأستاذات الذين

درسنا على أيديهم في طور الماستر تخصص قانون أعمال وكذلك الدور الليسانس

، وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد .

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا نحمد الله عز وجل أنه وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى من قال فيهم الله تعالى :﴿ **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** ﴾

إلى من رضاها غايتي وطموحي إلى من جعلت الجنة تحت قدميها...إلى من أعطتني كثيرا ولم تنتظر الشكر ومن نبعي حنانها سقتني ...أي من وهبتني الحياة ...إلى أمي العزيزة حفظها الله وشفاها.

إلى من يزيدني إنتسابي له وذكره فخرا و إعتزازا ...إلى صاحب البسمة الصادقة في حياتي إلى أبي العزيز رحمه الله.

إلى من منحني القوة و العزيمة لمواصلة الدرب وكان السبب في مواصلة دراستي ...إلى من كان سندا لي إلى أخي الغالي مصطفى.

إلى إخوتي وأخواتي إلى أصدقائي إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة إلى كل من نساهم القلم وحفظهم القلب.

وئام

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرا.

(أمي الغالية)، أطال الله في عمرها .

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة.

صارة

مقدمة

تسعى دول العالم الى صيانة مكانتها وتعزيز دورها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولعل اهم ما تطمح إليه دول العالم على صعيد سياستها الداخلية تعزيز لسيادتها الوطنية ومن هذا المنطق فإن السيادة الوطنية انما تشير الى دستورية الدولية التي تتعلق بمنح الشعب سلطة المطلقة لان يحكم نفسه بنفسه وفقا لمعايير التشريع في الدول الدستورية القائمة بدورها على الانتخابات التشريعية التي تفرز أعضاء البرلمانات الذين يمثلون الشعب لتحقيق متطلباتهم الأساسية ومن جانب يشكلون الحكومات التي تسير بمقتضى إدارة الشعب في تلبية حاجاته المختلفة، وصيانة الدولة وحمايتها من أية مخاطر محتملة للسعي الى تصدير الدول إلى العالم بأنها دولة ذات قوة تشريعية وتنفيذية وقضائية لتنطق بذلك محققة التنمية الشاملة على مستوى الداخلي للبلاد وهو ما ينعكس على رفعة نشأتها على الصعيد الخارجي.

وعليه فالسيادة الوطنية تمثل قدسية الدولة نفسها وشأنها وصورتها ومسيرتها في صنع مستقبلها ومستقبل أفرادها، ومع ذلك فإن هناك عددا من العوامل التي تأثر سلبا أو إيجابا على السيادة الوطنية والتي تصدر إما عن تدخلات دولية أو متغيرات إقليمية أو سياسيا لمنظمات العالمية، إلا أن أهم هذه العوامل تتمثل بسياسات المنظمات العالمية ذلك أنها غير معلنة للجمهور في كثير من الدول العالم ومن اهم تلك المنظمات منظمة التجارة العالمية التي تمتلك سياسات وإجراءات معينة تؤثر بها سلبا أو إيجابا على السيادة الوطنية و إتجاهاتها و صناعة القرار السياسي فيها لما تمتلكه من أدوات تخولها أن تكون عنصرا مؤثرا في شكل السيادة الوطنية و إتجاهاتها.

وتعد منظمة التجارة العالمية منظمة متكاملة الأركان من حيث الحفاظ على التجارة الدولية وتنظيم أعمالها في مختلف مناطق العالم.

وقد ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود بعد التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال عقد عدة جولات تفاوضية من أجل تحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية و قد كانت جولة الأورغواي آخر وأهم هذه الجولات على الإطلاق لتحل بذلك محل الإتفاقية للتعريفات الجمركية و التجارية، و لتكون الإطار المؤسسي لجميع الإتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي.

وإذا كان انشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت من متطلبات النظام العالمي الجديد فإن الجزائر ليست بمعزل عن التطورات الإقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية بل يتوجب عليها الإنفتاح على الإقتصاد العالمي بغية تحقيق التنمية الإقتصادية، خاصة لما أصبحت آثار المنظمة ليست مقتصرة على الدول الأعضاء فقط بل إمتدت آثارها حتى على الدول التي لم تنظم بعد وسيكون التأثير إيجابيا و سلبيا و بدرجات مختلفة حسب قوة إقتصاد كل دولة.

تكمن أهمية الموضوع في كون أن المنظمة العالمية للتجارة تلعب دورا مهما في الإقتصاد العالمي بإعتبارها راعية النظام التجاري العالمي، و بإعتبار أن هدفها الحقيقي و المعلن هو تحرير التجارة العالمية من جميع القيود والعوائق وفي جميع المجالات التي تنطوي تحت إتفاقاتها.

المكانة التي أصبحت تحتلها المنظمة العالمية للتجارة في الإقتصاد العالمي اليوم، و هو ما جعل من عملية الإنضمام إليها ضروريا و تحديا حقيقيا أمام الدول الراغبة في العضوية من أجلال الوصول إلى تجارة حرة و نزيهة و شفافة.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الآثار الناجمة عن المنظمة العالمية للتجارة و إتفاقياتها على سيادة الدول و خاصة الدول النامية.

إختيارنا لهذا الموضوع عدة أسباب من ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي.

فالسبب الذاتي يتمثل في الرغبة في فهم أعمق وأشمل لمختلف جوانب منظمة العالمية للتجارة.

أما السبب الموضوعي يتمثل معرفة الآثار الناجمة عن المنظمة العالمية للتجارة و مجمل التحديات التي تواجهها.

ونحن بصدد دراستنا لها الموضوع واجهنا عدة صعوبات و تتمثل هذه الصعوبات في أن الموضوع جد موسع مما أحدث بعض الصعوبات في وضع خطة عمل شاملة التي سيسير عليها البحث و تكون ملمة بالموضوع و توافق الوقت الذي نحن مطالبين به، و تشعب المعلومات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة.

نظرا لأهمية هذا الموضوع فإن له عدة دراسات سابقة سنحاول إدراج بعضها.

– المنظمة العالمية للتجارة على السيادة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر – 1 – بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016 / 2017، من إعداد الطالبة سماتي حكيمة، و التي تناولت مبدأ السيادة الوطنية للدول وعلاقته بمنظمة التجارة العالمية و تقييد هذه المنظمة للسيادة الوطنية، و ذلك من خلال الإسناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، و المنهج التاريخي، و المنهج الإستنباطي الإستنتاج، و أخيرا برز عدد من نتائج الدراسة و التي تمثلا في أن منظمة التجارة العالمية أنشئت بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية للدول الأعضاء إلا أن ما تملكه من صلاحيات و سياسات، و شروط و ضغوطات على الدول الأعضاء، أصبحت هذه المنظمة التهديد الأكبر لسيادة الدول و ذلك من خلال ما تفرضه من سياسات و شروط و قوانين على الدول الأعضاء و تتدخل في سياستها التجارية بشكل صريح يؤدي إلى إحداث قصور في سياستها و سيادتها الوطنية.

– المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على – الدول النامية –حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006 / 2007، من إعداد الطالبة شامي رشيدة و قد تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الدولية و الظروف التي سبقت قيام المنظمة العالمية للتجارة، ثم تطرقت الدراسة إلى ذكر أهم الإتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي و كذا الآثار الإقتصادية المتوقعة من المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية، كما سلطت الدراسة الضوء على الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر في مختلف القطاعات الإقتصادية، ثم إنتقلت للحديث عن علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي من خلال توقيعها على إتفاق الشراكة الأور متوسطية و النتائج المرجوة منه.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل آثار منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول.؟

تتفرع منها عدة إشكاليات والتي تتمثل في:

– ما هي إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني؟

و لمعالجة الإشكالية المطروحة إعتمدنا على الفرضيتين التاليتين.

- لمنظمة التجارة العالمية عدة آثار منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي.

- في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يستأثرا حتما إقتصادها بفعل ظروف معينة، سيكون له إنعكاسات إيجابية أكثر منها سلبية على قطاعات الإقتصاد الوطني.

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث و تحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يقوم على شرح و تحليل مختلف النصوص القانونية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، و التي يقدر عددها بثانية و عشرون إتفاقية، و دراسة بعض المواضيع كالتنظيم الهيكلي للمنظمة و أهداف و مبادئ المنظمة و غيره.

و الإستنباطي الإستنتاجي من خلال إستشراف الآثار و التحديات التي تواجه ها الدول في ظل منظمة التجارة العالمية.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فقد إرتكزت على مجموعة من الكتب بالإضافة إلى الرسائل و المذكرات و كذا المقالات.

و من أجل التوصل إلى بناء أركان البحث قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة عامة تتضمن نتائج البحث و الإقتراحات و يتضمن الفصل الأول فكرة قيام منظمة التجارة العالمية، و الذي قسم إلى مبحثين، الأول يتضمن الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية، و الثاني يتضمن الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

أما الفصل الثاني يتضمن آثار منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول، و الذي قسم أيضا إلى مبحثين، الأول يتضمن آثار المنظمة على الإقتصاد العالمي، و الثاني يتضمن آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول

قيام منظمة التجارة العالمية

تمهيد :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية ومنع تكرار الكساد الإقتصادي الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينات القرن العشرين، فتم إنشاء الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في سنة 1947 لتقود العالم للإنتعاش الإقتصادي و الرخاء، حيث شهدت ثماني جولات من المفاوضات كانت آخرها جولة أوروغواي، هذه الأخيرة أقرت عن ميلاد كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الإعتبارية للمنظمات الدولية و هو منظمة التجارة العالمية.[1]

وبذلك سنقسم هذا الفصل الى مبحثين نتطرق في المبحث الاول إلى الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية، و نتعرض في المبحث الثاني إلى الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

[1] – همار ليند، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم الباقي، 2014 / 2015، ص 7.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية :

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة الى حيز الوجود بعد الاتفاقيات التي تم التوصل اليها من خلال جولة الاورجواي ، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. و من اهم الاتفاقات التي تم التوصل اليها خلال هذه الجولة اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة و هي الاتفاقية المنشئة لهذه المنظمة لتكون الاطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التي تم التطرق إليها.

و بذلك سنقسم هذا الفصل الى مبحثين نتطرق في المبحث الاول إلى مدلول منظمة التجارة العالية، و نتعرض في المبحث الثاني إلى المركز القانوني لمنظمة التجارة العالمية.[1]

المطلب الأول: مدلول منظمة التجارة العالمية.

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم منظمة التجارة العالمية و مطلقها ومهامها و أهم الأهداف و المبادئ التي تقوم عليها وكذا مركزها القانوني.

الفرع الأول: مفهوم منظمة التجارة العالمية.

أولا: تعريف منظمة التجارة العالمية.

تعد منظمة التجارة العالمية منظمة دولية يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا، وقد تأسست في 01 / 01 / 1955 نتيجة مفاوضات دورة أوروغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 و كان ذلك في مدينة مراكش المغربية.[2]

وتعد المنظمة الدولية و الحكومية العالمية، الأكثر تأثيرا وسيطرة و إنتشارا في كافة دول العالم، وتضم في عضويتها أكثر من 160 دولة حول العالم، وقد تربعت هذه المنظمة على عرش التجارة العالمية بكافة المقاييس لما لها من أهمية وسرعة انتشار و سلطات واسعة النطاق في الحفاظ على التجارة لدول العالم الأعضاء جميعا، و التأثير بهذه الدول و بسياساتها المختلفة، أضف إلى ذلك قدرة هذه المنظمة على

[1] – عقعاق نادية، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الملحقة الجامعية مغنية، 2014 / 2015، ص 6.

[2] – عياش قويدر – إبراهيمي عبد الله، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2،2005، ص56.

فض النزاعات وتسويتها بين الدول المتنازعة في المسائل التجارية المختلفة، حيث أصبحت المنظمة الحل لكثير من دول العالم في دعم تجارتها و الحفاظ عليها، و الإحتكام إليها لحل أي من الخلافات التي قد تظهر بين الدول الأعضاء أو في تجارة دولية ما.[1]

و إذا كانت المنظمة العالمية للتجارة قد نتجت عن تطور شامل لاتفاقية ألجات، بعد مفاوضات مستمرة دامت خمسون سنة إلى أن توجت بدورة مراكش التي أسستها، فإنه مما تضمنته نصوصها فانه يمكن تعريفها من خلال نصوص المادة الأولى و الثامنة على أنها« إتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم و تعتبر المنظمة الإطار المؤسساتي للعلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة بميدان تداخلها والأدوات القانونية المرفقة للاتفاقية وكذلك الإتفاقيات و الأدوات المسمات بالإتفاقيات المتعددة الأطراف والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

هناك من يعرف منظمة التجارة العالمية بإعتبارها منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و زيادة التبادل التجاري و النشاط الإقتصادي العالمي و تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي العالمي في رسم و ترقية السياسات الإقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم.[2]

ثانيا: الإتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

تستمد المنظمات الدولية وجودها القانوني من إتفاقيات دولية تأخذ عادة صورة المعاهدات الدولية الجماعية، أو متعددة الأطراف تخضع لجميع القواعد الخاصة بإبرام المعاهدات الدولية من حيث الشكل و الموضوع وذلك سواء دستورا أو ميثاقا أو معاهدة أو نظاما أساسيا، و منظمة التجارة العالمية بوصفها من الهيئات و المؤسسات الدولية، فإنها تستند إلى معاهدة دولية متعددة الأطراف في تأسيسها و إتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية و التي وضعت بالأسلوب التقليدي المتعارف عليه من

[1] – حسين عبد الله الدعجة – منال محمود كريم حموري – بشير تركي كريشان، أثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الكويت، 2020، ص 96.

[2] – سلامي – بوسنة جمال، المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الإنضمام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد السابع، المجلد الأول، جامعة باتنة، 2017، ص 246.

خلال المفاوضات التي تمت في جولة الأوروجواي (1986_1994)، و بالتحديد خلال مؤتمر مراكش الدولي الذي انتهت أعماله سنة (1994)، و طالما أن وثيقة تأسيس منظمة التجارة العالمية تعد معاهدة دولية فإنها تتخضع لإتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام (1969.) و اللغات التي كتبت بها إتفاقية منظمة التجارة العالمية هي الانجليزية و الفرنسية و الإسبانية (المادة 16- 6 من إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية) ،[1] و تتمتع النسخ المكتوبة بهذه اللغات بحجية قانونية متساوية ، و على الرغم من مشاركة عدد من الدول العربية خلال المفاوضات التي قادت لإنشاء منظمة التجارة العالمية ، مع ذلك لم تعتمد اللغة العربية كلغة رسمية في صياغة تلك الاتفاقية.

هذا و ينبغي أن تركز الصياغة القانونية في المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية على عدد من العناصر الأساسية كإسم وثيقة المنظمة الدولية التي أطلق عليها إتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث أشتقت التسمية من المكان الذي عقد فيه المؤتمر الخاص بتأسيسها، أيضا يجب أن تتضمن إسم المنظمة حيث أطلق عليها "منظمة التجارة العالمية" للتعبير على أنها تختص بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء و أنها تتصف بالعالمية، و قد تضمنت إتفاقية المنظمة ديباجة خاصة بها حددت أهدافها و أكدت عزمها على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف و متكامل، و تلي الديباجة متن المعاهدة المكون من (16) مادة قانونية إحتوت على قواعد عامة يصعب أحيانا تفسيرها.

و من ضمن ما يجب أن يحتوي عليه متن الإتفاقية متطلبات العضوية و الإنضمام لتلك المنظمة و حقوق و إلتزامات الأعضاء.

كما تضمنت إتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية جملة من الأحكام الختامية الخاصة بتحديد الأعضاء الأصليين بالمنظمة، و كيفية الإنسحاب منها و طريقة تعديل أحكامها التحفظ بشأنها ، و تسجيل هذه الاتفاقية وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة.

إذن تعتبر وثيقة مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية السند القانوني لوجود هذه المنظمة بل إنها شهادة ميلادها في المجتمع الدولي و من دونها ما كان ليعترف بها كمنظمة عالمية على مسائل التجارة الدولية. [2]

[2] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 08.

ثالثا: خصائص منظمة التجارة العالمية:

أنشئت منظمة التجارة العالمية بموجب معاهدة دولية سميت "بإتفاقية مراكش" الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية. و عرفت إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المعاهدة بأنها "إتفاق دولي بين دول بصورة خطية و خاضع للقانون الدولي، سواء اثبت في وثيقة وحيدة أو في إثنتين أو أكثر من الوثائق المترابطة، و أيا كانت تسميته الخاصة.

و طبقا للتعريف المذكور فإن معاهدة إنشاء منظمة التجارة العالمية تتطابق ومصطلح المعاهدات الدولية الذي حددته إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات . و تتميز إتفاقية منظمة التجارة العالمية بما يلي :

1 . أنها عقدت بين الدول : و يشترط بالدول أن تكون مستقلة ، فإذا كان أحد أطرافها من غير الدول فلا يعد الإتفاق المبرم بينهما إتفاقا دوليا. و إتفاقية منظمة التجارة العالمية عقدت بين مجموعة من الدول المستقلة و سمحت المنظمة للأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال السياسي لكنها متمتعة بإستقلال جمركي أن تنظم لمنظمة التجارة العالمية مثل إقليم كردستان و العراق. و هذا الحكم يعد حالة إستثنائية على القواعد العامة للمنظمات الدولية التي أوجبت أن تكون الأطراف في المعاهدات الدولية والعضوية في المنظمات الدولية للدول فقط، غير أن هذا الإستثناء لا يؤثر في الوضع القانوني للمنظمة.

2 . إنها معاهدة مكتوبة : فلا يعد القانون الدولي بالإتفاقات الشفوية بين الدول، وبغض النظر عما إذا كان الإتفاق الخطي تحدد في وثيقة واحدة أو أكثر من الوثائق المترابطة. والسبب في ذلك أن المنظمة الدولية ترتب حقوقا و إلتزامات على الدول الأعضاء و الدول لا تلتزم إلا بإرادتها الصريحة المعبرة عنها بالمعاهدات المكتوبة.

3 . أنها تلغي و تعدل أية معاهدة تتعارض معها : ذلك أن معاهدة إنشاء المنظمة الدولية تلغي و تعدل أي مصدر من مصادر القانون الدولي الأخرى كالعرف ومبادئ القانون العامة. بشرط ألا تخالف قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام. و تعد إتفاقية منظمة التجارة العالمية معاهدة تلزم الدول الأعضاء بتنفيذها. و أن أي معاهدة تعقد بين طرفين تتناقض مع معاهدة منظمة التجارة العالمية تعد لاغية.

4 . تسهم معاهدات المنظمات الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي، لأنها تستجيب لتنظيم الحالات الجديدة التي تنظمها المصادر الأخرى. كونها معاهدات متعددة الأطراف تسهم في وضع قواعد قانونية دولية عامة، تعمل على توحيد قواعد القانون الدولي و جعلها عالمية.[1]

الفرع الثاني : نطاق و مهام منظمة التجارة العالمية.

ومنه نتطرق إلى نقطتين أهمها :

أولا : نطاق منظمة التجارة العالمية.

توفر منظمة التجارة العالمية الإطار القانوني للمسائل المتعلقة بالإتفاقيات و الآليات القانونية المرتبطة بها بمقتضى نص المادة (2) من إتفاقية مراكش، فهي تشمل أربعة ملاحق تحدد حقوق و واجبات الأعضاء كالتالي :

– فالملحق رقم (1) يتضمن ثلاثة أجزاء : الملحق 1 أ بعنوان الإتفاقات المتعددة الاتجاهات للإتجار بالسلع و يشمل اثني عشر إتفاقا، و الوارد في إتفاقية الغات 1947.

الملحق 1 ب الذي يتضمن اتفاق عام بشان التجارة في الخدمات الجاتس و ملحقاتها.

أما الملحق 1 ت يتضمن اتفاق بشان الأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

– الملحق رقم (2) يتضمن تفاهم بشأن القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات.

– في حين يحتوي الملحق رقم (3) آلية مراجعة السياسات التجارية، و هي أداة لمراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

– و أخيرا الملحق رقم (4) و المسمى الإتفاقيات التجارية عديدة الأطراف يحتوي إتفاقيات جولة طوكيو و التي لم تحول إلى إتفاقيات متعددة الأطراف خلال جولة الأوروغواي، و بالتالي تلزم موقعيها فقط.[2]

[1] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص. 7

[2] – همار ليندة، مرجع سابق ، ص 22.

ثانيا : مهام منظمة التجارة العالمية.

بهدف الوصول إلا تحرير كامل للتجارة تتولى المنظمة المهام التي حددت لها في الوثيقة الختامية لجولة لأوروجواي في مادتها (03) على النحو التالي :[1]

1 . تسهيل هذه المنظمة تنفيذ و إدارة أعمال هذه الإتفاقية و الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، و تقوم بالإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2 . تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور التي تم الإتفاق عليها خلال جولة الأورغواي كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الإتفاق حول كل جوانبه في جولة الأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

3 – الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية، و ذلك من خلال الإدارة و الإشراف على الإتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الإستئناف و حقوق إلتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، و ذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة الأورغواي.

4 – متابعة و مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، و التي تتم وفقا لفترات زمنية محددة، و هي كل أربع سنوات للدول النامية و كل سنتين للدول المتقدمة.

5 – التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الإقتصاد العالمي، شاملا جوانبه المالية النقدية و التجارية، و تتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.[2]

الفرع الثالث : أهداف و مبادئ منظمة التجارة العالية.

لكل منظمة دولية هدف أو مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، و مبادئ تلتزم بالعمل من خلالها. "فالهدف هو الغاية النهائية التي تسعى أي منظمة إلى تحقيقها، بعكس المبدأ الذي يمثل

[1] – همار ليندة، مرجع سابق، ص 24.

[2] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 13.

تعليمات يجب إحترامها أثناء وفي سبيل تحقيق هذه الغاية. فالمبادئ تعتبر اذن قواعد للسلوك يجب إحترامها لتوفير المناخ اللازم لتحقيق الأهداف.[1]

أولا : أهداف منظمة التجارة العالمية.

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة بين دول العالم بالدرجة الأولى، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى، يمكن تلخيصها فيما يلي.[2]

1 – إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث والتفاوض بشان القضايا التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وان المؤتمر الوزاري للمنظمة يتم مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول المواضيع المرتبطة بالتجارة.

2 – تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة الدول النامية التي تمثل ما يزيد عن 75 %من مجموع الدول الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الإقتصادية، أثناء إتخاذ و إصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الإستفادة من المعاملة التفضيلية.

3 – التقليل من النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء والعمل على حلها، حيث أن هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام تحرير التجارة الدولية في عهد إتفاقية الغات، بسبب غياب آلية خاصة لحلها، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات.

4 – البحث عن آلية للتواصل بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف لتحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

5 – تقوية الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحرير التجارة الدولية من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى رفع الطلب على الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستويات الدخل الوطني للدول الأعضاء.[1]

[1] – عقعاق نادية، مرجع نفسه، ص 18.

[2] – همار ليندة، مرجع سابق، ص 23.

ثانيا : مبادئ منظمة التجارة العالمية.

تسعى منظمة التجارة العالمية لإرساء و ترسيخ الإلتزام بعدد من المبادئ الأساسية في العلاقات التجارية متعددة الأطراف و منها :[2]

1 – مبدأ الدولة الأكثر رعاية : أساسي ومشترك تم النص عليه في كل إتفاقيات التجارة، السلع، الخدمات، و حقوق الملكية الفكرية،[3] و يقصد به عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلي على حساب الدول الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في طريق المنافسة بإستثناء الدول التي تنتمي إلى إقليم إقتصادي معين و الدول الأعضاء في الإتحاد آت الجمركية و مناطق التجارية الحرة و كذلك ما تفرضه للدول النامية لحماية صناعتها الناشئة.

2 – مبدأ التجارة العالمية : و يتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة و الكفاءة النوعية و السعرية للصناعات المصدرة.

3 – مبدأ التشاور و التفاوض : حيث تدعو منظمة التجارة العالمية كل أعضائها إلى التشاور و التفاوض و حل جميع النزاعات حول السياسات التجارية بالتفاوض.[4]

4 – مبدأ المعاملة الوطنية : و يقضي هذا المبدأ في جوهره بعدم التمييز بين المنتجات المحلية، و الممثلة لها من المستوردة من حيث الرسوم المحلية، و الضرائب و المواصفات القياسية.

5 – مبدأ الشفافية : و يقصد به وجوب نشر معلومات واضحة و دقيقة عن جميع القوانين و الأنظمة و اللوائح الوطنية ذات الصلة بالطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.[5]

---

[1] – عمير حمة، آثار إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إحصاء إقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم الباقي، 2008 \ 2009، ص 35.

[2] – د/ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 / 2009، ص 728.

[3] – د/ جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، نظامها القانوني و دورها في تطبيق إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 246.

[4] – قطافي السعيد، تحديات و آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ص 52.

[5] – أسامة بن جعفر فقيه، منظمة التجارة العالمية و إستحقاقات العضوية، ملتقى البحث العلمي، 2006، ص6.

6 – مبدأ تخيض التعريفات الجمركية : و هو ما كان يعرف في الجات بالتخفيض العام والمتوالي للتعريفات الجمركية،[1] و هو أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، حيث عبرت ديباجة إتفاقية إنشاء هذه المنظمة على هذا المبدأ عندما نصت على أنه يجب على أعضاء المنظمة الدخول في إتفاقيات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير في التعريفات الجمركية.[2]

7 – مبدأ مكافحة سياسة الإغراق : لا يقصد بسياسة الإغراق أنها حالة إغراق أسواق دولة بكمية كبيرة من السلع و الخدمات بل يقصد بها حالة تصدير البضائع رخيصة التكلفة إلى أسواق ترتفع فيها تكاليف السلع و الخدمات بشكل كبير و يكون رواج تلك السلع اكثر من رواج السلع المصنعة محليا، مما يلحق ضررا كبيرا في الصناعة الوطنية في الخدمات و السلع المماثلة.

8 – مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية : وفقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الإمتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار و إلتزام الدولة المتقدمة بضرورة أن تقدم للدولة النامية معاملة تفضيلية بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية من خلال فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الأخرى في النمو.

9 – مبدأ تسوية المنازعات التجارية : بالنظر لتعدد الإتفاقيات الدولية التي تنظم التجارة بين الدول. وإن تطبيق القواعد المتعلقة بالتجارة العالمية قد تؤدي إلى حدوث مشاكل بين الدول بسبب تضارب مصالحها و يؤدي ذلك إلى إختلاف في تفسير الإتفاقيات الدولية مما يسبب حدوث منازعات بين الدول. ولهذا فإن تسوية المنازعات الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تعد من أهداف المنظمة و نصت إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على إنشاء جهاز خاص لتسوية المنازعات بين الدول و وضعت القواعد الخاصة بهذه التسوية.[3]

---

[1] – عائشة العانز، الآثار المحتمل من إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر آكادمي ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير الشعبة علوم تجارية التخصص تجارة دولية، قسم للعلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد محمّد لخضر بالوادى، 2014 / 2015، ص 15

[2] – سماتي حكيمة، أثر المنظمة العالمية للتجارة على السيادة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر – 1 – بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016 / 2017، ص 112.

[3] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 25

المطلب الثاني : المركز القانوني لمنظمة التجارة العالمية.

من الامور الضرورية الإعتراف للمنظمة الدولية، من قبل الدول الأعضاء، بمركز قانوني معين. و قد بينت المادة الثامنة من الإتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية مركزها القانوني.[1]

الفرع الأول : الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

إن القانون يمنح لكل شخص طبيعي شخصية قانونية ليتمكن من مباشرة التصرفات القانونية تتناسب مع سنه وكمال عقله، فالشخص البالغ يكتسب أهلية كاملة لمباشرة تصرفاته على عكس شخص ناقص الأهلية الذي لا يملك أهلية كاملة، في حين أن الشخص عديم الأهلية لا يحق له ممارسة أي تصرف قانوني.

و نظرا لتطور وظائف الدولة و دخولها في جميع الميادين أصبحت هذه الاخيرة تمارس أعمال و نشاطات يمارسها الافراد العاديين، لذلك أقرت الشخصية القانونية لمؤسساتها و أموالها من أجل حماية أموالها و تسهيل قيام المؤسسات بأداء أعمالها، فأصبح لديها حقوق مثلها مثل الأشخاص العاديين كحق التقاضي وحق التملك باستثناء الحقوق الشخصية اللصيقة بشخصية الإنسان كحق الزواج.

و نتيجة لتطور المجتمع الدولي ظهر مفهوم آخر للشخصية القانونية المعنوية و هو الشخصية القانونية الدولية و هذه الشخصية القانونية الدولية تنظمها قواعد القانون الدولي العام، و قد كان في بادئ الامر الدول الشخص الدولي الوحيد الذي له الشخصية القانونية الدولية فقد كانت حكرا عليها فقط و بتطور العلاقات دولية ظهرت كيانات أخرى كالمنظمات الدولية و أصبحت من أشخاص القانون الدولي العام ولها شخصية قانونية دولية.[2]

يقصد بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية، أهليتها و قدرتها على إكتساب حقوق، و الإلتزام بالواجبات، عن طريق إبرام الإتفاقات للقيام بالتصرفات القانونية المنفردة وحتى رفع الدعاوى أمام القضاء والتمتع بالحصانات والمزايا الدبلوماسية.

[1] – عقعاق نادية، مرجع نفسه، ص 14.

[2] – مناصر إيمان، الشخصية القانونية للمنظمات الدولية، مذكرة ماستر ميدان الحقوق و العلوم السياسية تخصص حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018 / 2019، ص 24.

و عليه يمكن القول بأن الشروط اللازمة لثبوت الشخصية القانونية الدولية لوحدة معينة تتمثل فيما يلي :

1- قدرة التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات التي يقرها النظام القانوني الدولي.

2- قدرة التعبير عن الإرادة الذاتية في ميدان العلاقات الدولية وإنشاء قواعد القانون الدولي.[1]

يمكن معرفة ما إذا كانت المنظمة الدولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أم لا من خلال الإطلاع على إتفاقية إنشائها، فإذا منحتها هذه الأخيرة الأهلية اللازمة لإكتساب الحقوق و تحمل الإلتزامات، فإنها تكتسب الشخصية القانونية الدولية في نطاق ما تمنحه لها الإتفاقية، و هذا ما قامت به بالفعل إتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية حيث نصت المادة (8) منها صراحة على الآتي :

1 – يكون للمنظمة شخصية قانونية و على كل عضو من أعضائها أن يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها.

2 – تمنح كل دولة عضو ما يلزم المنظمة من إمتيازات لمباشرة مهامها.

3 – تمنح كل دولة عضو لموظفي المنظمة و ممثلي الأعضاء الإمتيازات و الحصانات التي تتكفل إستقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.

4 – تكون الإمتيازات و الحصانات التي يمنحها العضو إلى المنظمة و إلى موظفيها و إلى ممثلي أعضائها مثل الإمتيازات و الحصانات المنصوص عليها في إتفاقية إمتيازات و حصانات الوكالات المتخصصة التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في (نوفمبر 1947.)

5 – للمنظمة أن تعقد إتفاقا لمقرها الرئيسي.

و بموجب هذا النص تم تجنب الجدل الفقهي الذي قد يثار حول مدى تمتع منظمة التجارة العالمية بالشخصية القانونية الدولية.[2]

[1] – بسكري رفيقة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية و إشكالية الإنضمام لها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 / 2015، ص 79.

[2] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 16.

الفرع الثاني : آثار تمتع منظمة التجارة العالمية بالشخصية القانونية.

هناك عدد من الآثار التي تترتب على الإعتراف لمنظمة التجارة العالمية بالشخصية القانونية و تتمثل في :

1 . الأهلية القانونية : و المقصود هنا أن لمنظمة التجارة العالمية صلاحية لإجراء التصرفات القانونية و بالتالي إكتساب الحقوق، و تحمل الإلتزامات بما يتماشى مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (المادة 8 /1من اتفاقية مراكش).

2 . حق التقاضي (كمدعى ومدعى عليه) : يحق لمنظمة التجارة العالمية التقدم بمطالبات دولية لحماية نفسها و حماية موظفيها من أي ضرر، و لها أن تتبع من أجل ذلك الأساليب العادية كالإحتجاج ، و طلب التحقيق و المفاوضات، و طلب عرض القضية على التحكيم، و كما يمكن أن تكون المنظمة مدعي فقد تأخذ صفة المدعي عليه عندما ترفع عليها دعاوى في حالة وقوع الأجهزة التابعة لها في أخطاء ترتب ضرر لأي دولة عضو.

3 – لمنظمة التجارة العالمية المساهمة في خلق قواعد القانون الدولي ، و بالتحديد في المجال التجاري الدولي .

4 . لمنظمة التجارة العالمية الحق في التعاقد و تملك الأموال و التصرف فيها.

5 . لمنظمة التجارة العالمية الحق في أن تعقد إتفاقا لمقرها الرئيس، و أن تقيم علاقات قانونية مع أي دولة عضو أو غير عضو أو مع منظمة أخرى، و ذلك دائما في حدود ما تسمح به شخصيتها القانونية الدولية و من أجل تحقيق أهدافها الواردة في معاهدة إنشائها و في هذا الإطار قامت منظمة التجارة العالمية بإجراء عدد من علاقات التعاون مع منظمات دولية و إقليمية ذات الصلة الوثيقة باختصاصها كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و سمحت بحضور دائم لمندوبي عن هذه المنظمات كمراقبين خلال الإجتماعات و المفاوضات التي تجريها.[1]

[1] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 16.

الفرع الثالث : نطاق تمتع منظمة التجارة العالمية بالشخصية القانونية.

كقاعدة عامة يعترف بالشخصية القانونية الدولية لمنظمة معينة في الحدود التي يعترف تكفل فيها الوثيقة و تستند إليها ما تتطلبه ممارسة هذه الإختصاصات من حقوق المؤسسة لهذه المنظمة إختصاصات ذاتية، بأجهزة خاصة لمباشرة تلك الاختصاصات، و هذا ما يجعلها تختلف و إلتزامات على المستوى الدولي، و زودها عن الشخصية القانونية للدولة، حيث تباشر هذه إختصاصات غير محددة.

وإذا دققنا النظر في الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية، فإنه يمكن تحديد مداها في طابعين أساسيين، هما الطابع الوظيفي و الطابع التطوري.

أولا : الطابع الوظيفي للشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

تنقسم المنظمات الدولية وفق ما تتمتع به من إختصاصات إلى منظمات دولية عامة و منظمات دولية متخصصة وهذه الأخيرة هي التي يقتصر نشاطها على أحد مجالات العلاقات الدولية بين أعضائها أو على عدد محدود منها شريطة أن يوجد ترابط وثيق بينهما. و المنظمات الدولية المتخصصة قد تكون عالمية، و تعد منظمة التجارة العالمية من هذا القبيل.

فالطابع الوظيفي للشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية ترتسم ملامحه و حدوده من خلال إختصاصات و وظائف المنظمة في سبيل تحقيق الأهداف التي وضعتها إتفاقية مراكش في ديباجتها التي توجت الجهود المبذولة من خلال مؤتمراتها الوزارية لتعزيز نظامها القانوني.

ثانيا : الطابع التطوري للشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

إن الطابع التطوري لشخصية منظمة التجارة العالمية يرتبط إرتباطا وثيقا بالطابع الوظيفي، لأنه كلما تعددت مجالات إختصاص منظمة التجارة العالمية صاحبها تطور في شخصيتها القانونية حيث يزداد مداها و يتمثل الطابع التطوري في :

1 – تولي منظمة التجارة العالمية مهمة الإشراف على تنفيذ أو إدارة الإتفاقات الجديدة المتولدة عن مفاوضات تجارية بين أعضاء المنظمة و هذا يعني تطور للشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

2 – توسيع نطاق إختصاصات منظمة التجارة العالمية لأن طبيعة المجال الذي تعمل فيه المنظمة و هو المجال التجاري من طبيعة ذات نمو متسارع و تجديد متزايد، و لمواكبة هذا النمو و هذا التجديد يجب توسيع إختصاصات المنظمة وفي ذلك تطور للشخصية القانونية للمنظمة.

3 – قد تناقش منظمة التجارة العالمية مواضيع غير إقتصادية لكنها متصلة بالجانب الإقتصادي مثل المواضيع التجارة العالمية المتعلقة بالبيئة و هذا يؤدي إلى تطور إختصاصات المنظمة.[1]

الفرع الرابع : حدود الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

من المسلم به أن لكل كيان قانوني بداية، و منظمة التجارة العالمية باعتبارها كيانا قانونيا ينتمي إلى أشخاص القانون الدولي فإن شخصيتها القانونية لها بداية و ذلك منذ لحظة ميلاد المنظمة، و تنتهي عندما تقرر الدول الأعضاء إنهاء وجودها.

أولا : بداية الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

تبدأ الشخصية القانونية للمنظمة بلحظة دخول إتفاقية إنشائها حيز النفاذ بعد توفر العدد المطلوب من الصديقات إذ بمقتضى كونها معاهدة جماعية أن يتم تصديق عدد من الدول على ميثاقها.

و قد إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ يوم 01 جانفي 1995، من هذا التاريخ بدأت الشخصية القانونية للمنظمة و قد نصت الفقرة الثالثة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية على أنه : " إتفق الممثلون أنه يجب قبول إتفاقية منظمة التجارة العالمية من جانب المشارك ن في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بحيث تدخل حيز النفاذ بحلول الأول من يناير 1995 و تعتبر الدول التي قبلت الإتفاقية في هذا التاريخ بمثابة أعضاء أصلية مؤسسة للمنظمة ".

وبثبوت الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية فإنها تملك القدرة القانونية اللازمة لممارسة مهامها.

ثانيا : نهاية الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

تنتهي الشخصية القانونية لأي منظمة عندما تقرر الدول الأعضاء على تصفيتها و إنهاء وجودها سواء بإحلال منظمة دولية جديدة محلها أو بدون ذلك.[2]

[1] – رفيقة بسكري، مرجع سابق، ص 83-85.

[2] بسكري رفيقة، مرجع سابق ، ص 88.

المبحث الثاني : الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

تملك منظمة التجارة العالمية اطار تنظيمي خاص بها يميزها عن باقي المنظمات وهذا حسب آليات عمل يسيرها هيكل تنظيمي متميز، مما يسمح لأي دولة الانضمام اليها وفق شروط و كيفيات تفرضها عليها، بإبرام العديد من الاتفاقيات و عقد لقاءات ومؤتمرات مختلفة.

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية و آليات عملها.

لمنظمة التجارة العالمية هيكل تنظيمي خاص بها يميزها عن باقي المنظمات يعمل وفق آليات محددة.[1]

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

تسير المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ المهام المنوطة لها وفق هيكل تنظيمي حددته المادة الرابعة من الاتفاقية ويتألف هذا الهيكل من المكونات الرئيسية التالية :

أولا : المؤتمر الوزاري.

ويتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجار العالمية، و يعتبر رأس السلطة في المنظمة، حيث يجتمع المؤتمر الوزاري مرة في كل عامين على الأقل للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يليه المجلس الوزاري في الأهمية، و يقوم هذا المؤتمر بمهام المنظمة و له صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المختلفة.[2]

ومنذ بدأ أشغال المنظمة إنعقدت عدة مؤتمرات دولية في إطارها لبحث المسائل التجارية الدولية وتحقيق الأهداف المعلنة، ويمكن سرد هذه المؤتمرات على النحو التالي :[3]

---

[1] – همار ليندة، مرجع سابق، ص 25.

[2] – مولحسان آيات الله، الآثار المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2013 / 2014، ص 39-40.

[3] – عياش قويدر – إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص 59.

1 – مؤتمر سنغافورة 1996 :

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 13 ديسمبر عام 1996 حضرته 120 دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى في طريقها للانضمام للمنظمة، وقد نوقش في هذا المؤتمر العديد من القضايا و الموضوعات أهمها العلاقة بين التجارة و الاستثمار، التجارة و معايير العمل، تسهيل حركة التجارة بين الدول، الشفافية في المشتريات الحكومية، و التجارة والبيئة.

2 – مؤتمر جنيف 1998 :

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 18 إلى 20 ماي 1998 في مدينة جنيف بسويسرا، وقد جاء هذا المؤتمر لتحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى وفاء الدول بالالتزامات التي قدمتها في جولة الاورغواي 7449، و الاقتراب أكثر من مشاكل التنفيذ و البحث عن حلول لها، بالإضافة إلى محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، مثل مدى التكامل و التناسق بين المنظمة العالمية للتجارة و المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا موضوعات التجارة الالكترونية، التجارة و المديونية، نقل التكنولوجيا، الشفافية في عمل المنظمة، وغيرها من المواضيع.[1]

3 – مؤتمر سياتل 1999 :

انعقدا هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 1999، وقد شاركت فيه 135 دولة، 80 % منها دول العالم الثالث، وقد ركزت امريكا من خلاله على تحرير تجارة الخدمات و المنتجات الزراعية و الهندسة الوراثية وحماية البيئة و التجارة الإلكترونية، أما الدول النامية فترى أهمية عدم التسرع في إطلاق حرية التجارة خصوصا أنها لم تطلق غير الوعود التي لم تنفذ. لكن المؤتمر باء بالفشل.

4 – مؤتمر الدوحة 2001 :

انعقد هذا المؤتمر في قطر خلال الفترة من 9 – 14 نوفمبر 2001 بمشاركة 142 دولة. وقد انعقد هذا المؤتمر في ظروف خاصة اهمها فشل مؤتمر سياتل 1999 و أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

[1] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 41-42.

[2] – رفيقة بسكري، مرجع سابق، ص 41-42.

5 – مؤتمر كانكون 2003 :

انعقد هذا المؤتمر في كانكون في المكسيك في الفترة من 10 – 14 ديسمبر 2003، و ذلك بغرض تقييم سير مفاوضات جولة الدوحة، واتخاذ قرار بشأن مبادرة القطن التي طرحتها بعض دول غرب أفريقيا، و قبول عضوية كل من نيبال و كمبوديا في المنظمة، و موعد و مكان إنعقاد المؤتمر السادس.[1]

6 – مؤتمر هونغ كونغ 2005 :

انعقد مؤتمر هونج كونج في الصين في الفترة 13 -18 ديسمبر 2005 بمشاركة 149 دولة. وقد تخللته تظاهرات في الصين احتجاج على العولمة، وخلال هذا المؤتمر صدر إعلان عن مجموعة العشرين بقيادة البرازيل و الهند، أن الزراعة هي محرك المفاوضات، كما أكدت على الدول الصناعية أن تزيل جميع أشكال إعانات التصدير بحلول عام 2010، ولم يظهر أي إنجاز حاسم في هذا المؤتمر.

و السبب المهم في فشل هذا المؤتمر هو أن الدول النامية بدأ صوتها يرتفع في نتائج مفاوضات المنظمة و ذلك بدعم من الجماهير المتظاهرة ضد العولمة.

7– مؤتمر جنيف 2009 :

انعقد مؤتمر جنيف بسويسرا من 30 نوفمبر – 03 ديسمبر 2009 بمشاركة 153 دولة لدراسة عدة محاور أهمها الرؤية المستقبلية لتطوير دور منظمة التجارة العالمية في تنظيم النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف ومواجهة الأزمة الاقتصادية ضد العولمة.

8 – مؤتمر جنيف 2011 :

انعقد هذا المؤتمر في سويسرا من 15 – 17 ديسمبر 2011 وسط أزمة اقتصادية، و دعوات متزايدة بتطبيق سياسات حمائية وقد دارت مواضيع هذا المؤتمر حول عدم استمرار فرض الدول الأعضاء أي رسوم على المعاملات التجارية الالكترونية، و مد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأقل نموا لتنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، والدعوة إلى تسهيل إجراءات انضمام الدول الأقل نموا العضوية المنظمة.[2]

---

[1] – عادل مُحَّد خليل، منظمة التجارة العالمية، آفاق المستقبل، جسور للتنمية، ص 5.

[2] – بسكري رفيقة، مرجع سابق، ص 43.

9 – مؤتمر بالي 2013 :

انعقد هذا المؤتمر في بالي بإندونيسيا من 03 – 07 ديسمبر 2013 ويهدف هذا المؤتمر إلى خفض الحواجز التجارية العالمية و هو الاتفاقية الأولى التي تمت الموافقة عليها من قبل جميع أعضائه.[1]

10– مؤتمر نيروبي 2015 :

انعقد هذا المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا في الفترة من 15 – 19 ديسمبر 2015 وهو الاجتماع الأول من نوعه الذي تستضيفه دولة إفريقية. وقد ترأس المؤتمر أمينة مُحَّد، أمين مجلس الوزراء للشؤون الخارجية و التجارة الدولية. وقد انضمت أفغانستان و ليبيريا إلى منظمة التجارة العالمية، وتم إبرام النتيجة النهائية للمؤتمر في شكل "اتفاق نيروبي" و التي تتضمن القرارات الوزارية الستة بشأن الزراعة، والقطن، والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا.[2]

11 – مؤتمر بوينس آيرس :

انعقد هذا المؤتمر في بوينس آيرس بالأرجنتين، في الفترة من 11 – 13 ديسمبر 2017، وترأسته الوزيرة سوزانا مالكورا من الأرجنتين، و اختتم المؤتمر بعدد من القرارات الوزارية، بما في ذلك دعم مصائد الأسماك و التجارة الالكترونية، و الالتزام بمواصلة المفاوضات في جميع المجالات. كما أدى المؤتمر إلى تشكيل فريق عمل لتمكين انضمام جنوب السودان بشكل اسرع إلى منظمة التجارة العالمية.[3]

12 – مؤتمر جنيف 2021 :

ثانيا : الأمانة العامة :

تتكون من المدير العام للمنظمة و موظفين يتمتعون بالاستقبال عن الدول التي ينتمون اليها، ولا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار حيث تتمثل واجباتها الرئيسية في الإسناد الفني و المهني للمجالس و اللجان المختلفة، و توفير المساعدة الفنية البلدان النامية، و مراقبة و تحليل التطورات في التجارة العالمية، وتوفير المعلومات للجمهور و وسائل الإعلام، و تنظيم المؤتمرات الوزارية، كما توفر الأمانة أيضا بعض

[1] – المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في 2013، ar. M. Wikipedia، 29 / 05 2022، h:01.48

[2] –اتفاق نيروبي –النتيجة النهائية للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارية العالمية .

[3] – إختتام أعمال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس.

أشكال المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات و تقدم المشورة للحكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية.[1]

ثالثا : المجلس العام :

يتألف من ممثلين عن كل دول الأعضاء، و يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري في الفترات ما بين الانعقاد. و يجتمع المجلس العام بصفته هيئة لتسوية المنازعات عند الضرورة للنظر في الشكاوى وإتخاذ الإجراءات الضرورية للدول كل على حدى. استنادا إلى التقارير التي تعدها أمانة المنظمة.[2]

رابعا : المجالس الرئيسية :

تتكون المجالس الرئيسية من :

- مجلس تجارة السلع : و يحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية و لجنة الإجراءات الوقائية و لجنة مراقبة المنسوجات و لجنة الممارسات ضد الاغراق.

- مجلس تجارة الخدمات : و يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات و لجنة تجارة الخدمات المصرفية.

- مجلس حقوق الملكية الفكرية : و يهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

خامسا : اللجان الفرعية :

- لجنة التجارة و البيئة : و تعني بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة و التنمية : التي تهتم بالعالم الثالث و بالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزانية المدفوعات.
- لجنة الميزانية و المالية و الإدارة : و تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

[1] – د/ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 76-77.

[2] – د/ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 373.

سادسا : مجموعات العمل :

و تختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقات بين التجارة و الاستثمار و المجموعة المختصة بسياسة المنافسة.[1]

سابعا : جهاز تسوية النازعات :

و هو أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة و يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية للدول الأعضاء و يباشر عمله من خلال المجلس العام.

ثامنا : جهاز مراجعة السياسات التجارية :

و هو من أهم الأجهزة المستحدثة خلال جولة الأورغواي، يتولى تقويم مدى توافق السياسات التجارية للدول الأعضاء مع قواعد النظام الدولي التجاري، و يعتمد هذا الجهاز في عمله على مبدأ الشفافية، و قد تم إسناد هذه المهمة إلى المجلس العام.[2]

الفرع الثاني : آليات عمل منظمة التجارة العالمية.

تعتمد منظمة التجارة العالمية في تطبيقها لنتائج جولة أوروغواي و إتفاقاتها على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتنفيذ المهام والوظائف التي أوكلت إليها.[3]

أولا : آلية اتخاذ القرار داخل المنظمة.

إن الآلية المتبعة في منظمة التجارة العالمية لاتخاذ القرارات، هي نظام الإجتماع أي توافق الآراء الذي كان سائدا في عهد ألجات، و يعرف الإجتماع بأنه الحالة التي يكون العضو فيها حاضرا في اجتماع سيتم فيه اتخاذ قرار، وأثناء عرض القرار لا يعترض رسميا عليه.

---

[1] –د/ مُحَمَّد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 77-78.

[2] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 45-46.

[3] – بن عيسى الشافية، آثار و تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية. العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر – 03 -، 2010 / 2011، ص 28.

ففي حالة عدم الوصول إلى قرار بتوافق الآراء يتم التصويت علية بغالبية أصوات الحضور ولكل عضو صوت واحد دون الأخذ بإعتبار حجم تجارته الخارجية وهذا حسب المادة 9 فقرة 1 من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

والجدير بالذكر أن لآلية إتخاذ القرارات في المنظمة مشاكل يمكن تلخيصها كالآتي.

1. إن الكثير من الدول النامية و الأقل نموا ليس لها سفراء لدى المنظمة، هذا على عكس الدول المتطورة حيث لديهم سفراء في جنيف معتمدون لدى المنظمة، ويقوم بمساندتهم إطار متخصص في جنيف و في عواصم بلادهم.

2. إن المشاركة الفعالة في بعض النشاطات تكون شبه مستحيلة بالنسبة للعديد من الدول النامية و كذلك الدول الأقل نموا، و من هنا بحكم الواقع فإن الكثير من الأعضاء مستبعدون من إتخاذ القرارات، و بالتالي فإن القرارات بالإجماع تعكس رأي من يحضرون فقط هذه الإجتماعات.

3. إن معظم الإجتماعات و المفاوضات يقوم بقيادتها و السيطرة عليها ممثلو الدول الكبيرة و المتطورة، و الذين يمارسون في كثير من الأحوال ضغوطات سياسية على الدول النامية و كذلك الدول الأقل نموا و هذا من أجل التأثير على مركزها التفاوضية.

4. بالنسبة لمشاركة الدول العربية سواء الدول النامية أو الأقل نموا أو التأثير في صنع القرار في منظمة التجارة العالمية بما يخدم مصالحها فيعد أمر شبه غائب، و يعود السبب في ذلك إلى ضعف الأشخاص المختصين بأمور المنظمة في أعضاء بعثاتها في جنيف، و كذلك في البعثات العربية بين المختصين.

اذا فإن آلية إتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية تعكس ضعفا في كل من الأحكام و كذلك الإجراءات و أيضا الشفافية مما يؤدي حتما إستبعاد المشاركة في إتخاذ القرارات من طرف الكثير من الأعضاء.[1]

[1] – عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الأعمال المقارن، مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012 / 2013،ص 51.

ثانيا : آلية فض المنازعات التجارية.

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة، حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الغات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ الأحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء، ومعنى ذلك أن الوضع الذي ساد قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان يتيح للدول الكبرى ممارسة ما يحلو لها من ضغوط على الدول الأخرى.[1]

ثالثا : آلية مراجعة السياسات التجارية.

أناطت المادة 3 الفقرة 4 من إتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية إلى المنظمة مهمة إدارة آلية مراجعة ال سياسة التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري، و يتولى مهمة المراجعة المجلس العام بوصفه هيئة مراجعة السياسات التجارية.

و نص الملحق الثالث من ملاحق الإتفاقية على أن وظيفة آلية مراجعة السياسية التجارية هي دراسة آثار السياسات و الممارسات التجارية لعضو ما على النظام التجاري متعدد الأطراف. و أن الغاية من هذه الآلية هي الإسهام في زيادة إلتزام جميع الأعضاء بالقواعد و الضوابط و التعهدات بموجب الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، و بالتالي تسهيل عمل النظام التجاري متعدد الأطراف عن طريق زيادة شفافية السياسات و الممارسات التجارية للأعضاء و فهمها صحيحا.

كما نص الملحق المشار إليه على أن يراعي في تقييم السياسات التجارية، الإحتياجات الإقتصادية و التنموية للعضو المعنى و سياسته و أهدافه إضافة إلى ظروف بيئته الخارجية بقدر ما تتصل هذه العوامل بالتقييم.

كما نص الملحق المذكور على دورية مراجعة السياسات التجارية للدول، و أن يكون العامل المحدد للتكرار الدوري لهذه المراجعات هو مدى تأثير الأعضاء المتخلفين على عمل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف مقدرا بحصة العضو من التجارة العالمية، و حددت فترات المراجعة وفقا لهذا المعيار بسنتين أو أربعة أو ستة سنوات أو فترة أطول يتفق عليها للدول الأعضاء الأقل نموا.[2]

[1] – بن عيسى الشافية، مرجع سابق، ص 29.

[2] – عادل مُحَمَّد خليل، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثاني : العضوية في منظمة التجارة العالمية.

تنشأ المنظمات الدولية بإتفاق إداري يضم مجموعة من الدول تحقيقها لمصالحها المشتركة، و بالتالي فإن العضوية في هذه المنظمات على مختلف أنواعها هي أمر إختياري، الآمر الذي يتفق عليه و طبيعة التنظيم الدولي، و يؤكد مبدأ السيادة الذي يعتبر من أهم مبادئ العلاقات الدولية المعاصرة.

و على الرغم من إختلاف الوثائق المؤسسة المنظمات الدولية في تحديد نظام موحد لمسألة العضوية في هذه المنظمات بشكل معين، إلا أنها جميعا تستند على قواعد مشتركة توضح النظام العام للعضوية في المنظمات الدولية.

تؤكد أحكام العضوية في منظمة التجارة العالمية، التطورات التي تمت في شأن أحكام العضوية في النظرية العامة لمنظمات الدولية، فالعضوية في هذه الأخيرة كانت تقتصر فقط على الدول، في حين أن منظمة التجارة العالمية فتحت باب العضوية فيها للكيانات غير الدول و هي التكتلات الاقتصادية، و في مقدمتها الإتحاد الأوروبي. [1]

الفرع الأول : أنواع العضوية.

تنقسم العضوية طبقا المادتين 11 و 12 من إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى نوعين : العضوية الأصلية و العضوية بالإنضمام.

أولا : العضوية الأصلية.

تقررت العضوية الأصلية في منظمة التجارة العالمية بموجب إتفاقية تأسيس المنظمة للدول التي إشتركت في إعداد و تنفيذ الإتفاق العام و تناولت المادة 11 من الإتفاقية الأحكام الخاصة بالعضوية الأصلية في المنظمة حيث نصت على أن :

1. يكون الأعضاء الأصليون للمنظمة " الأطراف المتعاقدة في إتفاقية 1947 "، و ذلك إعتبارا من تاريخ نفاذ الإتفاقية الحالية، و المجموعة الأوروبية و ذلك بقبولها الإتفاقية الحالية، و الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي إرتفعت جداول تعهداتها بإتفاقية المنظمة 1994.

[1] – د/ جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 251.

هكذا حددت الفقرة الأولى من المادة 11 الدول التي تتمتع بحق العضوية الأصلية في منظمة التجارة العالمية.

2. ونصت الفقرة الثانية من نفس المادة على إعفاء الدول الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، و هي الدول المميزة من الأمم المتحدة بقبول الإرتباطات و المزايا بدرجة ملائمة مع درجة نمو كل منها. وكذلك إحتياجاتها المادية و التجارية و إمكانيات مؤسساتها الادارية و المؤسسة.[1]

ثانيا : العضوية بالإنضمام.

نصت المادة 12 من الإتفاق المنشئ للمنظمة على أن :

1 –" لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل، يملك إستقلالاً ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية، و المسائل الأخرى النصوص عليها في هذا الإتفاق، و في الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف، أن ينضم إلى هذا الإتفاق، وعلى الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحق بها.

2 – يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الإنضمام، و يوافق على شروط إتفاق الإنضمام لأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

يخضع الإنضمام إلى إتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الإتفاق المذكور. "

و يتضح لنا من هذه المادة ثلاثة أمور، هي.

الأول : أن العضوية بالإنضمام تثبت لأي دولة أو إقليم جمركي يتمتع بإستقلال تام في إدارة علاقات التجارة، و المسائل الأخرى المذكورة في الإتفاق المنشئ للمنظمة و الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

الثاني : يتم الاتفاق بين طالب الانضمام و منظمة التجارة العالمية على شروط الإنضمام يسري هذا الانضمام على الاتفاق المنشئ و الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به.

الثالث : يملك المؤتمر الوزاري مكنة اتخاذ قرارات الانضمام ، و الموافقة على شروط اتفاق الانضمام ، بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

[1] –د/ جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 254.

و تصبح الدولة المنضمة عضوا ، بعد مرور ثلاثين يوما على قرار المؤتمر الوزاري بقبول عضويتها (الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر).[1]

و يتم الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية طبقا لشروط و إجراءات :[2]

1 / شروط الإنضمام :

أ – تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية :

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الإنضمام إليها تقديم جدول لتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

ب – تقديم إلتزامات في الخدمات.

تقدم الدولة جدولا بالإلتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز و الشروط التي تعترض القطاعات و النشاطات المهنية الخدماتية و وضع جدول زمني لإزالتها.

ج – الإلتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

تتعهد الدولة الراغبة في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول الإنضمام، يشمل الموافقة على تطبيق و إلتزام جميع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا إتفاقية المناقصات الحكومية و إتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الإتفاقيات الإختيارية)، أي عليها أن توافق على إتفاقيات جولة أوروغواي. [3]

2 / إجراءات الإنضمام :

يقتضي الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية المرور بثلاث مراحل هي :

المرحلة الاولى : تقدم الحكومة (الدولة المرشحة) مذكرة للمنظمة تغطي جميع السياسات الإقتصادية و النظم التجارية التي لها صلة بإتفاقية منظمة التجارة العالمية لتصبح أساسا لفحص مدى إنطباق معايير

[1] – عقعاق نادية، مرجع سابق، ص 32.

[2] – د/ جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 257.

[3] – ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، المركز الوطني للمعلومات، 2014، ص 11.

المنظمة عليها، و يتم تعميم تلك المذكرة على الدول الأعضاء و يقرر المجلس العام إنشاء فريق عمل مكلف بشكل خاص دراسة طلب الترشيح للإنضمام.

المرحلة الثانية : الدخول في مفاوضات ثنائية مع حكومات الدول الأعضاء لتأسيس الإلتزامات و التنازلات الخاصة بالسلع و الخدمات لتحديد المنافع لتي سيحصل عليها أعضاء المنظمة و التي على أساسها سيحدد فريق العمل الشروط الأساسية للإنضمام بمعنى يتم تحديد الشروط القانونية و الإقتصادية بشكل دقيق للإنضمام.

المرحلة الثالثة : تقديم تقرير مسودة بروتوكول الإنضمام مع الجدول الزمني المتفق عليه نتيجة المفاوضات الثنائية إلى المجلس الوزاري للحصول على أغلبي الثلثين لصالح الانضمام، يمكن للدولة طالبة الإنضمام توقيع بروتوكول الإنضمام و بعد المصادقة عليه طبقا للإشتراطات التي ينص عليه قانونها الداخلي، تنضم رسميا بصفة عضو في منظمة التجارة العالمية.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن التمييز العضوية الأصلية و العضوية بالإنضمام لا يترتب عليه أثر قانوني من حيث الحقوق و الإلتزامات بين تلك الأعضاء فالكل موضوع في ميزان واحد من الناحية النظرية على الأقل بإستثناء الدول النامية و الأقل نموا كونها تحظى بمعاملة تفصيلية.

لكن الأثر القانوني المترتب في هذا التمييز يكمن في أن العضو الأول يشارك في إبداء رأيه في قبول العضو المنضم و مع ذلك فإن هذا الأخير يعد إكتسابه للعضوية يمنح له الحق نفسه إتجاه الدول التي تتفاوض من أجل الإنضمام.[2]

الفرع الثاني : عوارض العضوية.

فقد العضوية في المنظمة الدولية أحد تلك العوارض التي من شأنها عدم إستقرار عضوية دولة معينة في المنظمة الدولية، و قد يرجع سبب ذلك إلى حل المنظمة ذاتها و بقية نشاطها. و قد يكون لأسباب عديدة أو إلى سبب غير إرادي كإتخاذ إجراء من قبل المنظمة ذاتها على أحد أعضائها كوقف العضوية أو الفصل من العضوية.

[1] – باها دينة، رمكي سمية، منظمة التجارة العالمية من آلجات إلى مراكش، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص قانون دولي و علاقات دولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015 / 2016، 73-74.

[2] – باها دينة، رمكي سمية، مرجع نفسه، ص 72.

أولا : الإنسحاب من عضوية منظمة التجارة العالمية.

من المبادئ المقررة في القانون الدولي أنه إذ لم يوجد نص في المعاهدات الجماعية على إمكانية الإنسحاب منها، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تتحلل إلتزاماتها المستمدة من هذه المعاهد بالإنسحاب.

وبعض المنظمات الدولية لا تسمح لأعضائها بالإنسحاب إلا بعد إنقضاء فترة زمنية معينة، و الهدف من ذلك هو العمل على إستقرار المنظمة خلال الفترة الأولى من إنشائها.

تناولت المادة 15 من إتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية، الأحكام الخاصة بالإنسحاب من المنظمة، ويسري هذا الإنسحاب على هذه الإتفاقية التجارية متعددة الأطراف، و يبدأ مفعوله بعد إنتهاء ستة أشهر من تاريخ تقديم إخطار الإنسحاب إلى مدير عام المنظمة.

بهذا نجد أنه يلزم لكي يتم الإنسحاب من المنظمة توافر ثلاث شروط هي :

1. أن تتقدم الدولة أو الإقليم الجمركي الذي يرغب في الإنسحاب بإخطار كتابي إلى مدير عام المنظمة.

2. ينطبق الإنسحاب من عضوية المنظمة على جميع إتفاقيات التجارة متعددة الأطراف الملحقة بإتفاقية تأسيس المنظمة.

3. يصبح الإنسحاب ساريا بعد إنتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ تقديم إخطار الإنسحاب إلى مدير عام المنظمة، و هذه المهلة قصيرة بالمقارنة مع معظم المنظمات الأخرى.[1]

و الجدير بالذكر أن الانسحاب من عضوية منظمة التجارة العالمية بالرغم من أنه حق مطلق إلا أنه من أهم الأسباب التي من الممكن أن تهدد هذه المنظمة خاصة إذا كانت هذه الدولة تحمل الجزء الأكبر من ميزانية المنظمة.

ثانيا: وقف العضوية :

يوجد جزاء يتمثل في وقف العضوية في مواثيق بعض المنظمات الدولية، وهذا الجزاء يوقع على الدولة التي تخل بالتزاماتها طبقا لميثاق المنظمة.

[1] – د/ جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 269-270.

ويقصد بهذا الإجراء حرمان الدولة الموقوفة من التمتع بمزايا العضوية وممارسة حقوقها لفترة تحددها المنظمة ويتم توقيع جزاء الوقف بصفة كاملة أو وقف ممارسة بعض حقوق العضوية ومزاياها.

ونظرا لخطورة هذا الإجراء، فنرى قبل صدور قرار الوقف أن يتوافر شرطان هامان هما:

-ثبوت إخلال الدولة بالالتزامات.

-صدور قرار الفصل من الهيئة العليا بالمنظمة وهو المؤتمر الوزاري، وإجماع آراء الدول الأعضاء.

ثالثا : الفصل من عضوية منظمة التجارة العالمية :

الفصل من عضوية المنظمات الدولية بشكل عام هو إجراء قانوني بمقتضاه تنتهي إجباريا كافة حقوق والتزامات الدولة كعضو في المنظمة، وهو إجراء قاس جدا تتخذه المنظمة في العادة جزاء لإخلال دولة عضو بها بإلتزاماتها و خروجها على مبادئ و أهداف المنظمة.[1]

تعرضت عقوبة الإيقاف المؤقت أو الفصل من عضوية المنظمات الدولية لنقد شديد، على أساس أن قيمتها مشكوك فيها، و عدم جدواها في علاج الوضع الناتج عن المخالفة بقدر ما تؤدي إلى ضرر المنظمة ذاتها في كثير من الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالوضع المالي للمنظمة.[2]

[1] - باها دينة، رمكي سمية، مرجع سابق، ص 79-80.

[2] -د/ جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 274.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أهم المنظمات الثلاثة التي يقوم عليها النظام الإقتصادي العالمي الجديد و التي تعني الجانب التجاري، و تسعى بالإضافة إلى تحرير التجارة إلى توفير إطار مؤسسي مشترك لإدارة العلاقات التجارة بين أعضائها فيما يخص المسائل المتعلقة بالإتفاقيات و الآليات القانونية المرتبطة بها.

تقوم على مبادئ من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء الحواجز غير التعريفية بالإضافة إلى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة. حيث إلتزمت الأعضاء بموجب الإنضمام الرسمي إلى المنظمة، بل إنها تبدأ منذ طلب العضوية فيما يخص الإصلاحات التشريعية بما يتوافق مع أحكام قانون المنظمة.

الفصل الثاني

آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول.

تمهيد

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية ،ان محور النظام المعروف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف هو إتفاقات منظمة التجارة العالمية التي ناقشت ووقعتها غالبية دول العالم التجارية.

من هذا المنطق يثار المشكل حول تأثير هذه الإتفاقيات على سيادة الدول الأعضاء خاصة النامية منها لكل هذه الأسباب و غيرها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين جاء المبحث الأول تحت عنوان : آثار منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي. و المبحث الثاني تحت عنوان : إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد الوطني.[1]

[1] – عبد الرحمان عبد الحميد، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، http://dspace.unv-tlemcen.dz، 2022/05/28، :04 15h ص 31.

المبحث الأول: إنعكاسات منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي.

تلعب منظمة التجارة العالمية دورا بارزا في عولمة النظام الإقتصادي الدولي، من خلال خلقها لنظام جديد للتجارة الدولية تتأثر به جميع الدول مهما بلغ تطورها الإقتصادي ومستوى إندماجها في النظام التجاري الدولي، لذا كان من المهم على هذه الدول وخاصة النامية منها، أن تتعرف على دور و انعكاسات هذه المنظمة على الاقتصاد العالمي، للاستفادة مما يتيحه النظام الجديد للتجارة الدولية من فرص و تفادي ما قد ينتج منه من أضرار.[1]

المطلب الأول: آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة.

تتميز البلدان المتقدمة بالتطوير الإقتصادي و إمتلاك التكنولوجيا و إرتفاع مستويات الدخل و توفير رؤوس الأموال ضخمة مع توافر العوامل الطبيعية و اليد العاملة المؤهلة، هذه العوامل سوف تجعل من إنظمامها إلى منظمة التجارة العالمية مغنما مهما لها، و على سبيل المثال الولايات المتحدة سوف تسعى إلى البهيمة إقتصاديا على العالم خاصة و أنها البلد الأقوى إقتصاديا في إطار المنظمة العالمية للتجارة و ذلك بما تملكه من إمكانيات هائلة في تصدير السلع لزراعة و المواد المصنعة.

أما دول الإتحاد الأوروبي فإنها سوف تكون المنافس الأقوى للولايات المتحدة في جني ثمار هذا النظام العالمي الجديد بما تملكه من قوة شرائية ضخمة ماليا وبشريا، خاصة

و قد توجهت في إطار ما يسمى بالسوق الأوروبية المشتركة و ذلك بمحاولة السيطرة على أسواق البلدان النامية و دخول السوق الأمريكية نفسها غير أنها تخشى في نفس الوقت من سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الزراعي على أسواقها.

– يؤدي تخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية إلى زيادة حجم وحركة المبادلات الدولية و بالتالي زيادة حجم الإنتاج القومي في معظم الدول المتقدمة التي كانت تعاني من ركود حاد، فالتقديرات الأولية أشارت إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو 300 مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية من خلال تنفيذ الإتفاقيات.

[1] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 50.

– تخفيض في التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية بنسبة 38 % في المتوسط

– زيادة حجم التشغيل و العمالة.[1]

المطلب الثاني: أثار منظمة التجارة العالمية على الدول النامية.

تهدف منظمة التجارة العالمية بصفة أساسية وفقا لديباجة الإتفاق المنشئ لها إلى زيادة حجم التبادل الدولي و ذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية و القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية وفقا لفلسفتها في زيادة معدلات النمو الإقتصادي بشكل عام ومن ثم رفع مستويات المعيشة عن طريق التشغيل الكامل و التخصص الأمثل لعناصر الإنتاج على مستوى العالم ككل و مع ذلك فقد أشارت ديباجة الإتفاق إلى الوضع الخاص للدول النامية فمنحتها معاملة تفضيلية في مجال التبادل التجاري و بالرغم من رفع شعار تنظيم التجارة الدولية و التركيز على أن من أهداف منظمة التجارة العالمية إحداث التنمية الإقتصادية في العالم و بشكل خاص في الدول النامية و الفقيرة، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن المنظمة لم تكن سوى أداة أخرى من أدوات سيطرة الأقوياء و ذلك لأن هذه المنظمة و قبلها إتفاقية ألجات قد ظلت تسيطر عليها البلدان الصناعية المتقدمة التي كانت تقود المفاوضات و تدخل النشاطات المختلفة ضمن المفاوضات حسب تعداد مؤسساتها الإنتاجية أما الدول النامية فبقيت مغلوبة على أمرها إلى حد كبير حيث كان يقال بأن ألجات هي منتدى الأغنياء فالقضايا التي كانت تطرح في الجولات الأولى لم تكن تهتم بما تعانيه البلدان النامية و لا تولي عناية بظروفها الخاصة.

و من آثار منظمة التجارة العالمية على الدول النامية هي :

الفرع الأول: الآثار الإيجابية.

أتاح نظام ألجات و إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، للدول النامية فرصة واسعة لزيادة صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، و لم تمنعها من إتخاذ ما تراه ضروريا لحماية تقدمها و نموها، و فرضت في الوقت

[1] – بوكروح وفاء – زيموش عائشة، تحرير التجارة الدولية و إنعكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية دولية، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، 2015 / 2016،ص 63-64.

نفسه على الطرف القوي في العلاقات التجارية إن يلتزم بقواعد الإنضمام و السلوك، و إن هو خرج عليها فإن هناك نظاما لتسوية المنازعات يرغمه على إحترام حقوق الطرف الضعيف.[1]

ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية في الآتي.

1 – انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية حيث أن زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في العالم وخاصة الدول الصناعية سيؤدي إلى مستوى الطلب على صادرات الدول النامية.[2]

2 – زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال الإجراءات التي خرجت بها الإتفاقيات و التي تتيح لها إمكانية أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية إلى منتجيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي لحصص و إراداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة.

3– إنتعاش بعض القطاعات الإنتاج.

احتوت اتفاقية الجات الأخيرة بعض البنود التي ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

– تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي، يؤدي الى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخيم الناشئ عن التكلفة، من ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.

– قد يكون إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إجابي على إنتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم بإستيرادها من الدول المتقدمة خاصة في الحبوب، اللحوم، ومنتجات الالبان، فارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من

[1] – آثار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية، مقاتل الصحراء، thhp://mawdoo3. Com، 06 / 02 /2022، h:09:10 a

[2] – باها دينة – رمكي سمية، مرجع سابق، ص 99.

الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي الى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

—كما ان تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستثمار، فانخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية سيشجع المكاتب الاستثمار العالمية على الاستعانة بهم وتدبيرهم واحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.

4 – زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية.

ولا شك ان اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدي الى زيادة المنافسة بين الدول العالم، وما تؤدي اليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحر و التحرر الاقتصادي وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما السلطات الإقتصادية بالدول النامية الكثر من الإجراءات والتدابير التي ينبغي ان تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس، الامر الذي يعني ان تستعد من الان لهذا الموضوع.[1]

6 – وجود نظام متعدد الأطراف لحل النزاعات الدولية متعددة الأطراف تتوافر فيه الضمانات الأزمة للحياد و الموضوعية.[2]

7 – إن تحرير تجارة الخدمات يمكن الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا الحد.[3]

[1] – مصطفى مراد، واقع و آفاق الميزان التجاري في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018 / 2019، ص 114-115.

[2] – باها دينة – رمكي سمية، مرجع سابق، ص 100.

[3] – حاج يوسف – سارة أم الخير، إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق و تجارة دولية، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014 / 2015، ص 28-29.

الفرع الثاني: الآثار السلبية.

تعددت الأراء في الآثار السلبية لتطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فثمة من يعزوها إلى عدم التكافؤ بين الدول النامية و المتقدمة النمو، و هناك من يرى أن الحافز الحقيقي للبلدان المتقدمة النمو إلى إنشاء هذا الصرح الضخم الذي يسمى النظام التجاري

العالمي، إنما هو في المقام الأول تمكين الشركات العملاقة المتعدد الجنسيات من السيطرة على الساحة التجارية الدولية لمصلحتها و مصلحة دولها، على حساب البلدان النامية.

و يمكن تلخيص الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية في ما يلي.[1]

– الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وإرتفاع معدلات التضخم.

– صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

– قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو إزدياد عجز الموازنة العامة، أو زيادة الضرائب، مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج.

– تفرض الإتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

– الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.[2]

[1] – آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية، مقاتل الصحراء، مرجع سابق.

[2] – باها دينة – رمكي سمية، مرجع سابق، ص 100-101.

– سوف يترتب على إلغاء أو تخفيض الدعم المحظور على السلع الزراعية ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والمواد الغذائية للدول النامية.

– تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة مواجهة ومواكبة التقدم الكبير في قطاع الخدمات.

– زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية وارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة.

– تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتوافق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

و رغم ذلك يمكن للدول النامية أن تعظم إستفادتها من منظمة التجارة العالمية إذا ما أحسنت إدارة إقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي.[1]

ويجدر الإشارة أن الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية قضية من قضايا الأمة العربية، وهي قضية تحمل كل خصائص العمل العربي على المستوى الدولي، وسوف نحاول في سطور محدودة أن نعرف بهذه القضايا وبأنها تحمل خصائص العمل العربي على المستوى الدولي.

الإعداد لمنظمة التجارة العالمية استغرق حوالي ثلاثين عاما (1963-1993)، بل قد يكون أكثر من ذلك إذا رجعنا قبل عام 1963. يعني ذلك أن الإعداد لهذه المنظمة وإعلان ميلادها يعتبر أطول فترة إعداد لمنظمة دولية. مع هذه الفترة الزمنية الطويلة التي تزيد عن ثلاثين عاما فإن الدول العربية كانت شبه غائبة عن اللقاءات الدولية والترتيبات الدولية التي كانت تعمل على قيام المنظمة.

لقد استخدمنا مصطلح شبه غائبة، والسبب أن الدول العربية لم تشارك كلها في الترتيبات لقيام هذه المنظمة، وحتى التي شاركت لم تشارك كمجموعة لها خطة محددة تفاوض حولها وتستقطب المؤيدين لها.

هناك أسبابا وليس سببا واحدا وراء هذا الأمر:

– التنسيق بين الدول العربية وخاصة على المستوى الدولي ضعيف ومضطرب، يعلو ويهبط ويحضر ويغيب.

[1] – رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص 182،181.

– العربي على المستوى الدولي له مشاكله. قد تكون إسرائيل في هذه الفترة (1963-1993) كانت نشطة لشل فاعلية الدور العربي على المستوى الدولي، لكن غير العرب لهم مشاكلهم أيضا بل ومع قوى كبرى، لكنهم تفاعلوا على المستوى الدولي. وهذا سبب ثان.[1]

– الدول العربية تصنف جميعها ضمن الدول النامية، وقد عملت الدول المتقدمة على تهميش دور الدول النامية في الأحداث الدولية عربا وغيرهم. وكانت الدول العربية كمجموعة أقوى

مجموعات الدول النامية المرشحة لإبطال هذا التهميش. وهذه القوة وراءها أسباب كثيرة أحدها البترول، وليس هو السبب الوحيد للقوة.

أدركت الدول العربية أهمية منظمة التجارة العالمية، قد يكون متأخرا وغالبية الدول العربية الآن لها ارتباطها بهذه المنظمة، سواء عضوية كاملة أو مراقبين أو شبه مراقبين،

وعندما أصبحت بعض الدول العربية في داخل المنظمة فإن مشكلات الدول العربية معها بدأت في التزايد.

ولأجل تكييف هذه المشكلات تكييفا صحيحا فإننا نقول إن القليل منها له خصوصيته بالنسبة للبلاد العربية، إلا أن غالبية هذه المشكلات تسري على البلاد النامية والبلاد العربية، ومعها الدول النامية مع منظمة التجارة العالمية.

أهم هذه المشكلات أو القضايا:

- العلاقة بين التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا.
- العلاقة بين التجارة الدولية والديون والتمويل.
- العلاقة بين التجارة الدولية وقضايا العمل والبيئة.
- تحرير التجارة في الخدمات.
- السلع الزراعية إنتاجا وتجارة.
- كل قضايا حقوق الملكية الفكرية.

[1] – أبو خديجة أمال، تقرير حول منظمة التجارة العالمية و تأثيراتها، موقع وكالة الأنباء الفلسطينية ،2022 موقع الإلكتروني : wafa.ps.

- العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار.

هذه عينة من قائمة طويلة لمشكلات تواجهها الدول النامية وضمنها الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية. عندما ننظر في هذه العينة، فإننا نكتشف أن المجالات الرئيسية التي تعمل عليها المنظمة مطلوب إعادة النظر فيها.

– لكل الدول مشكلات مع منظمة التجارة العالمية حتى الدول المتقدمة التي صنعت المنظمة. ولقد فرضت الأحداث العالمية التفاوض من جديد حول هذه القضايا.

– كشفت المراقبة لقضايا الدول مع منظمة التجارة العالمية أن كل القضايا الخاصة بالدول المتقدمة بدأ التفاوض حولها أو حدد موعد للتفاوض حولها. أما القضايا الخاصة بالدول النامية وضمنها الدول العربية مع المنظمة فإن القليل منها هو الذي بدأ التفاوض حوله أما الكثير فإنه لا يزال في مرحلة الدراسة. وتعبير في مرحلة الدراسة تعبير مملوء بالغموض والضعف، بل قد يكون كناية عن رفض الاعتراف بهذه القضايا.

ويجدر الإشارة إلى أن تفاقم التوترات التجارية بين الكتل والأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة وهما: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الإتحاد الأوروبي مما أدى إلى

ضرورة البحث عن إطار مؤسساتي يحدد المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة.

ضرورة تحرير أسواق الخدمات المالية والتكنولوجية الحديثة التي بقيت في معظمها أسواقا وطنية محمية واحتكارية.

الثورة الثقافية في مجال الإتصال والمعلوماتية التي مكنت من انسياب غير مكلف للمبادلات التجارية عبر الكون.[1]

وفي الأخير نستنتج مما سبق أن لمنظمة التجارة العالمية آثار على المستوى الدولي وعلى رأسها.

[1] – أبو خديجة أمال، مرجع سابق،

أولا : الآثار الإيجابية:

– تتم سوية المنازعات التجارية بين الدول بطريقة تفاوضية، سهلة، وسلسة، تبدأ بمساعي المشاورات و المصالحة و إن فشلت يتدخل جهاز المنازعات ويعطي قراراته الملزمة للأطراف، و التي تنفذ على وجه السرعة، مما يعطي دفعا قويا للمبادلات التجارية العالمية، حيث إن الدول تمارس تجارتها بكل أريحية دون الخشية من التعاملات التعسفية للطرف المقابل، لأنها تعتمد على نظام قوي لحل النزاعات القائمة.[1]

– تهدف منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستويات المعيشة، و تحقيق العمالة الكاملة، واستمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي، و زيادة الإنتاج المتواصلة، وا لاتجار في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقا ولهدف التنمية ،و ذلك مع توخي حماية البيئة و الحفاظ عليها ،و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ،بصورة تتلاءم و إحتياجات و اهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الإقتصادية في آن واحد[2]

– تمنح منظمة التجارة العالمية طبقا لمبدأ المعاملة التفضيلية أو التمييزية للدول النامية عددا من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار و إلتزام الدول المتقدمة بضرورة مساعدة الدول النامية من خلال المعاملة التفضيلية المتميزة بهدف مساعدتها على القيام ببرامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات هذه الدول النامية.[3]

– يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة و إستقرار.

– إن إتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الإستفادة من إقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الإندماج المصرفي. 3-يمكن أن تؤدي عملية التحرير إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلّما اشتدت درجات المنافسة و الإندماج المصرفي.

[1] – عاطف السيد، ألغات والعالم الثالث(دراسة تقويمية للجات و الإستراتيجية الموجهة) القاهرة، مجموعة نيل العربية، الطبعة الأولى، 2010، ص 41.

[2] – هذا ما جاءت به الفقرة الأولى من ديباجة إتفاقية منظمة التجارة العالمية.

[3] – خزندار وردة، تثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، رسالة ماجستير المشرف نموشي فاروق، جامعة منتوري قسنطينة، 2012،ص 8.

– إن المنافسة تدفع البنوك إلى تحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع.

– يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، وكذلك تخفيض مخاطر السوق.

– الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و تقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها مثل الترويج للإصدارات في الأوراق المالية، إدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متطورة وغيرها.[1]

–إلغاء التشوهات في التجارة العالمية، نتيجة إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية و نظام الحصص.

–تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي متزايد، و كذا زيادة الدخل العالمي.

–زيادة حجم و معدلات النمو في التجارة الدولية.

–زيادة تبني دول العالم إلى برامج الإصلاح الاقتصادي و التحول نحو اقتصاديات السوق الحرة.

–الاتجاه نحو الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لكل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، ومن شان ذلك أن يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية. إستفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تضع حواجز جمركية وتدعم المنتجين لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية، رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بالأسعار المنتجات المماثلة في الأسواق الدولية

— استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاجهم في الدول التي كانت تضع عوائق كمية وجمركية، و التي تم إلغائها أو تخفيضيها في إطار اتفاقيات الغات.

– تزايد الاعتماد المتبادل بما له وما عليه من مزايا وعيوب، و من مزايا الاندماج على الصعيد العالمي انه يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة تخفف من حدة الصراعات الدولية، و من ابرز عيوبه انه عند اختلال الاعتماد المتبادل فان الدول الداخلة في تشابك قوي تنقسم إلى دول تابعة و أخرى مهيمنة.[2]

[1] – د/ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و إقتصاديات البنوك، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 128–129.

[2] – د/ رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 181.

ثانيا : الآثار السلبية :

أما عن سلبيات الإنضمام إلى منظمة التجار ة العالمية فهي عديدة، لا يكاد يخلو منها مرجع محايد يحكي عن المنظمة، نجد منها.

– الإهتمام بالتجارة على حساب التنمية ورهو ما يفهم من تسمية المنظمة، التي تدعو لاقتصاد السوق، يلاحظ أن تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية التي قد ترفع معدل النمو، تجعل من مؤشر التنمية سلبيا، حيث يؤثر فيه إنهاء إجراءات حماية الاقتصاد الوطني، الذي ينتج عنه انخفاض في معدل التصنيع، و وأدل لصناعات الناشئة.

– عدم مراعاة الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية ،فيتسبب ذلك مثلا في انعدام التوازن في قطاع الخدمات بين الدول المتقدمة والدول النامية، هذه الأخيرة التي قد تعتمد في مصالحها الإستراتيجية على احتكار تقديم بعض الخدمات.

– هيمنة الأقطاب التجارية الكبرى على المنظمة وقراراتها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي واليابان، هذه الأقطاب الثلاثة أفشلت مؤتمر سياتل لتضارب مصالحها، حيث حاول كل قطب التأثير على أجندة المؤتمر للحفاظ على مصالحها وضرب القطبين الآخرين.

– عدم المساواة في التعامل بين الدول، حيث تفرض الدول الغنية حواجز على المنتجات المصدرة من الدول الفقيرة، فهي تضع مثلا قيودا جمركية على المنتجات الزراعية القادمة من الدول النامية، و تقدم لدعم لمزارعيها، في المقابل ترفض القيود على منتجاتها الصناعية. [1]

– تزايد حدة المنافسة خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي.

–ضعف قدر البنوك الجزائرية على فتح بنوك لها بالخارج، وكذلك خفض تكلفة الخدمات المصرفية.

– تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية.

–يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تزايد التعامل في المشتقات المالية والمصرفية، والتي ينظر دائما على أنها منطقة خطر..

–زيادة معدلات التضخم و زيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي تمنحه لمنتجيها و مصدريها.[2]

[1] – د/ محمّد صفوت، مرجع سابق، ص 92-94.

[2] – د/ رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 182.

المبحث الثاني: آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني.

يعد تحرير التجارة الدول من أهم التطورات الإقتصادية العالمية الراهنة إذ إرتبطت سياسات التحرر إرتباطا وثيق بالسياسات التي تسير عليها منظمة التجارة العالمية و ما تفرضه من إجراءات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويأتي إقدام الجزائر على الإنضمام إلى هذه المنظمة من أجل الحصول على إمتيازات المنظمة و الإندماج في الإقتصاد العالمي، غير أن الإنضمام يعني الإلتزام بإتفاقيات المنظمة و الذي يترتب عنه دون شك أن تنفيذ هذه الإتفاقيات سيكون له آثار متباينة لذلك ستواجه الجزائر تحديات عدة باندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومما لاشك فيه فإن إقبال الجزائر على هذه الخطوة المصرية بالنسبة لإقتصادها لا يخلو من الخطورة، و ذلك بسبب ضعف الإقتصاد الوطني لذلك فإن الإنضمام إلى هذه المنظمة يترتب على إقتصادها الوطني آثار عدة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أن التساؤل الذي يمكن أن يثار في هذا الشأن ماذا سيجني الإقتصاد الوطني من هذا الإنضمام ؟لوطني من هذا الانضمام؟

وللإجابة على هذا التساؤل نتعرض في هذا المبحث إلى أهم الإنعكاسات الإيجابية والسلبية التي تمس أهم المجالات الاقتصادية.[1]

المطلب الأول: إنعكاسات الإنضمام على القطاع الإقتصادي.

قد يتأثر القطاع الاقتصادي الجزائري في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سلبا أم إيجابا سواء كانت هذه القطاعات صناعية أم الزراعية، باعتبارها الدعائم الأساسية للإقتصاد الجزائري و جميع الإقتصاديات العالمية، لما لها من دور فعال في التنمية الإقتصادية وبعث النشاط الإقتصادي و تقويته.[2]

[1] – سلامي الميلود – بوستة جمال، مرجع سابق، ص 251.

[2] – همار ليندة، مرجع سابق، ص 63.

الفرع الأول: إنعكاسات الإنضمام على القطاع الصناعي.

أولا: الآثار الإيجابية.

– انضمام الجزائر إلى المنظمة يساعد على توفير مناخ ملائم للإستثمار الأجنبي الأمر الذي يساهم في إستقطاب المؤسسات الصناعية الأجنبية للإستثمار في الجزائر مما يساعد على تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية وذلك من خلال الشراكة مع المؤسسات أو من خلال الإحتكاك بها

– يساعد و يساهم الإنضمام في رفع الحواجز وتقليصها في الأسواق العالمية أمام المنتجات الصناعية الجزائرية خاصتا المجالات التي تملك فيه القدرة على المنافسة كصناعة البتروكيمياء التي تعتمد على المواد النفطية المتوفرة بالجزائر.

– ترتب على إنضمام الجزائر إلى المنظمة الحق في الإستفادة من المعاملة المتميزة التي منحتها المنظمة للدول النامية وذلك من أجل حماية صناعتها الناشئة من خلال التمتع بفترات زمنية أطول لتنفيذ إلتزاماتها، و الإستفادة من الإستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و ذلك بحص لها على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة وهي فرصة محققة لفرض المؤسسات الصناعية الجزائرية وجودها في لأسواق الدول العالمية.

إن هذه الإيجابيات لن تتحقق إلا بالقدر التي تبذله المؤسسات الصناعية الجزائرية و للاستفادة من الظروف المتوفرة.[1]

ثانيا: الآثار السلبية.

تمثل الآثار السلبية المنتظرة على القطاع الصناعي نقطة حساسة في الإقتصاد الوطني النظر إلى هشاشة و ضعف النسيج الصناعي ، بحيث على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسينه صبح قادرا على المنافسة الخارجية في حال الإنضمام وتقويته حتى يصبح قادرا على المنافسة الخارجية في حال الانضمام ، وأمام الضعف المسجل نطرح التساؤل حول مدى عمق وتأثير هذا الإنضمام على هذا القطاع ، وبمجرد تحديد هذا الأثر وتكوين صورة ولو مقربة عما

[1] – سلامي الميلود – بوستة جمال، مرجع سابق، ص 251-152.

سيؤول عليه حال الصناعة في حال الإنضمام فإن ذلك سيمكننا من إتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من هذا التأثر أو التخفيف من حدته على أقل تقدير.[1]

– إن صادرتنا الصناعية لا تتعدى 5%من إجمالي الصادرات الجزائرية و بالتالي استحواذ صناعة المحروقات على الصناعات الوطنية وهذاما يزيد من تبعتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية.

– ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية و خاصة في الفروع و الأنشطة الأساسية، و يعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها هو تزايد التركز و الإندماج المؤسسي والهيمنة الإحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما إحتكاريا، و هذا ما ينعكس سلبا على معظم الإقتصاديات المحدودة

التنافسية في بعض المجالات الإستراتيجية، وبذلك يستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني عن تطوير بدائل للواردات.

– ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني، بإستعمال التعريفة الجمركية، كما هو الآن، هذا النوع التقليدي لحماية الاقتصاد الوطني غير فعال وهذا يؤدي إلى التزام الجزائر بسقف التعريفة الجمركية أي لا يمكن تجاوزه.

– خفض الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من إيراداتها

– إن الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيراتها الأجنبية الأعلى جودة والأقل تكلفة، وعليه فان انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام دول أعضاء في المنظمة، وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كسار الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي عن المنتوج المحلي من قبل المستهلك.

– تقليص صلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة.

. احتمال سقوط صناعتنا الوطنية في مصيدة التغيرات الاقتصادية.

[1] – برياح مريامة، الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة وهران –2 – مُحَّد بن أحمد، وهران، 2017 /2018، ص 218.

ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج التي يرافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان الملازم لها، وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية.

ـ من المحتمل أن تلجأ الدول إلى فرض حماية أسوقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة استدام معايير الجودة.

– غياب محيط تنافسي قوي يحث على تحسين المنتجات بالاستمرار.

. صعوبة التحكم في بعض التكنولوجيات حيث نلاحظ غياب إستراتيجية واضحة لنشر التكنولوجيا، فإن بعض المؤسسات، و إن إستوردت آلات ذات تكنولوجيا لا تستغلها أحسن إستغلالها، نظرا للتوقف المتكرر عن العمل، إضافة إلى غياب عمال مؤهلين لإصلاحه في حالة التوقف يجعلها في حالة تبعية مستمرة للخارج.[1]

– تشكل المحروقات نحو 97% من صادرات الجزائر وقد استبعدت إتفاقية ألجات سريان أحكامها وبالتالي استبعادها من دائرة السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية بحيث تتاح للدول الصناعية حرية فرض ضرائب أو إصدار قرارات حمائية لمنع

تدفق هذه السلع، مما يؤثر معه على إيرادات الجزائر بالمقابل لا تتعدى صادراتها الصناعية 2-3% ما يزيد من تبعيتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية. [2]

بناءا على ما تقدم، وحتى يمكن التغلب على العقبات التي تواجه الصناعة الجزائرية يتعين على الجزائر العمل على تحقيق ما يلي :

– حماية الصناعات الناشئة حتى تقوى على المنافسة، على أن يتم تخفيف هذه الحماية عبر جدول زمني محدد لتطوير قدراتها التنافسية.

– توسيع تشكيلة السلع الصناعية التي تعتمد على الموارد البترولية والغازية التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري.

[1] – بوعيشي الجوهر – بوعيشي نسيمة، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المسعى و التحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق شعبة قانون الأعمال تخصص القانون العام للأعمال، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان نيرة، بجاية، 2016 / 2017، ص 48.

[2] – سلامي الميلود – بوستة جمال، مرجع سابق، ص 252.

– العمل على تشجيع الاستثمارات وتحفيز المستثمرين من خلال منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية.

– ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية. [1]

الفرع الثاني : إنعكاسات الإنضمام على القطاع الزراعي.

حاولت الجزائر اصلاح هذا القطاع، عن طريق إدخال تعديلات و تغييرات عديدة على السياسة الزراعية، و ذلك لما أحست به من اهمال للمجال الفلاحي، و للإشارة فإن الجزائر لا زالت تعاني من التبعية الغذائية زعم الإمكانيات التي تملكها، فإصلاح القطاع الزراعي و إنعاشه سيساعد على التحرر من التبعية الغذائية أو التقليل منها على الأقل، ويتم اصلاح هذا القطاع بالقضاء على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي و إنطلاقا من هذه الوضعية فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية قد يترتب عنه عدة أثار على هذا المجال و التي سيتم التطرق إليها. [2]

أولا :الآثار الإيجابية:

ستتعرض الجزائر لعدد من الإنعكاسات الإيجابية النجمة عن إتفاق الزراعة، و يمكن رصد أهم الآثار الإيجابية للإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي كما يلي:[3]

– بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمكنها بالنهوض بالقطاع الزراعي وذلك من خلال السماح لها تقديم الدعم الداخلي المسموح به للدول النامية والغير مسموح به للدول المتقدمة، وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي والذي يعتبر حافز مهم للنهوض بالقطاع ألفلاحي.

– من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية.

---

[1] - مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص

[2] - علوش صبرة أسمهان – يحيى نصيرة، مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، شعبة قانون الأعمال، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013 / 2014، ص 41.

[3] - عانز عائشة، مرجع سابق ،ص 57.

– إن إرتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي و بالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الانتاج كالحبوب و القمح و التمور...الخ، و لا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف بدوره على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي و الري واستخدام تقنية حديثة في البذور و وسائل الإنتاج، و في هذا المجال تحاول الجزائر استخدام برنامج مكثف للتعديل الهيكلي للاقتصاد، بما في ذلك القطاع الزراعي.[1]

– فتح الأسواق الأجنبية للمنتوجات الزراعية محليا و كذلك دخول السلع الزراعية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية و هذا ما يجعل المنتجين الجزائريين مجبرين على تطوير و تحسين منتجاتهم حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

– يسمح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بجلب استثمارات أجنبية في الجانب الفلاحي و بالتالي انتقال التكنولوجيا الجديدة في المجال الزراعي و خاصة الزراعة الصحراوية التي تتوفر على كل ظروف نجاحها.

– يسمح الإنفاق كذلك بالاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي، الذي يضع تحت ما يسمى بالصندوق الأخضر و يشمل مجالات عديدة من الري و البحوث الزراعية و الإكتفاء الذاتي و التدريب و مكافحة الأمراض الزراعية ، و إنشاء مخابر و كذلك الأنشطة اللازمة لخدمات التسويق الزراعي. [2]

إن هذه الآثار الايجابية والتي يمكن أن يستفيد منها قطاع الفلاحة الجزائري إذا تم استغلالها فإنها أولا ستتحرر من التبعية الغذائية وسيكون لنا أيضا مورد أخر غير مورد المحروقات المعتمد عليه.[3]

ثانيا :الآثار السلبية.

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 5% و بالتالي فإن إتفاق رفع الدعم سيزيد الطين بلة، و ستترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على

[1] – بريكي ليلى – حسيني حكيمة، مرجع سابق، ص 75.
[2] – قطافي السعيد، مرجع سابق، ص 56.
[3] – بريكي ليلى – حسيني حكيمة، مرجع سابق، ص 75.

المدى القصير، و في هذا السياق سيتم تبيان أهم الآثار السلبية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة، و يمكن حصر هذه الآثار فيما يلي.[1]

نتيجة لبنية صادرات وواردات الجزائر بالنسبة للمنتجات الفلاحية، فإن الإنظمام للمنظمة يكون له آثار معتبرة على المجال الفلاحي و خاصة فيما يتعلق بالفاتورة الغذائية، حيث من المنتظر أن ترتفع أسعار المنتجات الفلاحية، و بالتالي و حسب قانون العرض و الطلب فإن الأسعار ترتفع.

إنخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية، يؤدي إلى إنخفاض التعريفات الجمركية عليها و هذا يترتب عليه إنخفاض في المعروض من المنتجات الفلاحية، و بالتالي و حسب قانون العرض و الطلب فإن الأسعار ترتفع.

إن تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية، يؤدي إلى إنخفاض التعريفات الجمركية وهذا ما يخفض من أسعار المحلية، و خصوصا في الدول الأوروبية و يزيد الطلب عليها و قد ترتفع أسعارها في السوق العالمية و بالتالي فإن هذه الأسعار المرتفعة ستثقل الفاتورة الغذائية للدول النامية المعتمدة على الإستيراد الصافي للغذاء و منها الجزائر و ستصبح السوق الجزائرية محل إهتمام العديد من المزارعين الأجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال و هذا ما ينجم عنه منافسة

غير عادلة خاصة و أن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل، كنقص الدعم و نقص إستعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي بالإضافة إلى مشكل الجفاف الناتج عن الإعتماد على العوامل المناخية، و هو ما يجعل المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز عادتا بتكلفة أقل وجودة لا بأس بها.

– بعدما تم التطرق إلى رصد الآثار السلبية والإيجابية المحتملة من جراء إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية، يتعين على الجزائر ولأجل مواجهة الآثار السلبية المحتملة القيام بمايلي:

– رسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع الزراعية على مدى السنوات العشرة القادمة بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية، وتوفير الحماية

للإنتاج الزراعي المحلي وما يرتبط بذلك من حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية من ناحية أخرى.

[1] – مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص 130.

– تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة والنوعية من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من التنافسية.–زيادة الاستثمار في إنتاج المحاصيل والسلع الغذائية الاستراتيجية التي تحتاجها الأسواق العربية بصفة عامة وخصوصا (القمح، الأرز والحبوب الخشونة).

– وضع استراتيجية شاملة للتصدير علاوة على ضرورة التوسع في المشاريع الزراعية من خلال تثمين الأراضي الصالحة للزراعة، و إستصلاح ما يمكن من أراضي البؤر و الصحراوية.

– إنشاء صندوق يهتم بالتعويض عن الآثار السلبية لفتح الأسواق، ويقدم الدعم المناسب للمشاريع التي تنتج السلع والمنتجات الزراعية والغذائية الرئيسية.[1]

المطلب الثاني: إنعكاسات الإنضمام على القطاع المالي.

تلعب الجمارك دورا حمائيا وجبائيا في حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الدولية، لكن في حالة إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فإن دورها لا يصبح كذلك بسبب تبني نظام إقتصاد السوق إلى جانب قطاع الخدمات الذي أصبح من الأولويات لما يرده من أرباح على البلد.[2]

الفرع الأول: إنعكاسات الإنضمام على قطاع الجمارك.

لقد قامت المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها إتفاقية ألغات على مبدأ أساسي، يتمثل في الإلتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، أي عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية، إلا في حالات خاصة كحدوث خلل كبير وطارئ في ميزان المدفوعات لإحدى الدول المتعاقدة، وفي هذا الاطار أيضا تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.

وتلتزم الدول الاعضاء والراغبة في العضوية المنظمة بإحترام هذا المبدأ الرئيسي، لذلك قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات عديدة على تعريفتها الجمركية، مراعية في ذلك التوافق مع قواعد المنظمة من جهة، و المحافظة على توازن الإقتصاد الوطني من جهة اخرى.[1]

[1] – مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص 132-133.

[2] – همار ليندة، مرجع سابق، ص 66.

أولا: الآثار الإيجابية.

– تستلزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24%على مدى عشر سنوات و إستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية، على مستوى التجارة الخارجية، فإنضمام الجزائر إلى الفضاء التجاري الدولي يزيد من حركة السلع و الخدمات، على مستوى التجارة الخارجية و بالرغم من أن التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة كانت محصورة من قبل سيزيد من حصيلة الرسوم الجمركية .

– في ما يتعلق بالإجراءات جمركية فإن إندماج الإقتصاد الوطني في الفضاء التجاري يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الإعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على المستوى الجمركي مثلا، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي يسهل من الإجراءات الجمركية للبضائع ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة و سريعة، و هذا بالإعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك و تطويرها.

يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي و تخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول مستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.[2]

– كما ان إنضمام الجزائر إلى المنظمة التجارية الدولية، يترتب عنه إدماج الوظفية الجمركية على عمل المؤسسة، وهذا سيساعدها على القيام بالإجراءات الجمركية دون اللجوء إلى الوكلاء لدى الجمارك، إذ يقوم المكتب المكلف بنفس دور الوكلاء بالاعتماد على تقنيات حديثة لصالح المؤسسة، فعلى المؤسسات اعتماد الوظيفة الجمركية على مستوى مصالحها، باعتبارها من أهم الوظائف التي تساعدها على القيام بنشاطها الإنتاجي والتجاري، و هذه الوظيفة تقوم أساسا على مبادرة المؤسسة و بمساعدة إدارة الجمارك.

[1] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 165.

[2] - بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة البلدية، العدد 01،2013، 167-168.

و من المهام التي يمكن أن تقوم بها هذه الوظيفة، الاتصال ببنوك المعلومات الاحصائية وبمراكز الاعلام و التوثيق قصد الاطلاع على المستجدات الاقتصادية الكفيلة بترشيد قراراتها، و تسهيل عملية المراقبة والفحص التي يقوم بها أعوان الجمارك في إطار عملهم الخاص بالإجراءات الجمركية عند التصدير و الإستيراد، كما تقوم هذه الوظيفة بالتسيير

الجيد لعلاقة المؤسسة مع إدارة الجمارك، من خلال التعاون فيما يخص التعرف على مؤشرات أسعار المواد و المنتجات الأجنبية.[1]

– إمكانية تقديم تصريح غير متكامل من قبل المستورد و هو ما يعرف بالتصريح المؤقت، و في حالة عدم استيفائه للمعلومات الضرورية لتحضير تصريحه المفصل، وعدم حيازته لجميع الوثائق المطلوبة بمقتضى نص المادة 86 من قانون الجمارك.

– إمكانية طلب إلغاء التصريح المفصل حسب المادة 89 مكرر من قانون الجمارك بهدف الإستفادة من تخفيضات جديدة للتخليص الجمركية في حالة الإستيراد المتكرر للبضائع ذات القيمة ذات القيمة المنخفضة و الإسترداد المؤقت لوسائل النقل البحري.

–.إمكانية الترخيص بتفتيش البضائع في محلات المستورد بمقتضى نص المادة 94 من قانون الجمارك مع تبني أنظمة إعتماد الدفع و مهلة الدفع ، كإستثناء من الدفع الفوري للحقوق و الرسوم الجمركية حسب المادة 108 من قانون الجمارك.

– إمكانية اندماج الوظيفة الجمركية على عمل المؤسسة ، مما يساعد على القيام بإجراءات جمركية دون اللجوء الى الوكلاء لدى الجمارك إذ يقوم المكتب المكلف بنفس دور الوكلاء بالاعتماد على تقنيات حديثة لصالح المؤسسة.

– إمكانية الاتصال ببنوك المعلومات الإحصائية و بمراكز الإعلام و الفحص التي يقوم بها أعوان الجمارك في إطار عملهم الجمركي.[2]

[1] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 167-168.

[2] – هماز ليندة، مرجع سابق، ص 67-68.

ثانيا: الآثار السلبية.

يمكن تلخيص الآثار السلبية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على قطاع الجمار ك، من خلال التعريفة الجمركية، و ذلك لأهميتها في تمويل خزينة الدولة، و عليه سيتم الإهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتعريفة الجمركية.[1]

– إن أي تخفيض في التعريفة الجمركية قد يؤدي الى إنخفاض محسوس في العائدات الجبائية و بالتالي فإن الجزائر عند إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية فإنه من المرتقب أن يحدث إنخفاص في الرسوم الجمركية لمختلف السلع والخدمات و لا يمكنها تجاوزها وغالبا ما تكون هذه السقوف منخفضة وهذا ما سيفقد الجزائر بعد إنضمامها الحرية في فرض مستويات معينة من الرسوم الجمركية .[2]

– إن مصادقة الجزائر على وثيقة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيضطرها إلى تقديم جداول إلتزاماتها فيما يخص تثبيت التعريفات أو ربطها، مما يعني أنه من الصعب عليها إعادة النظر في هذه التعريفات وفق ما يخدم مصالحها الوطنية، مما سيؤدي بها إلى تحمل بعض الأعباء في حال ما إذا حاولت سحب بعض التنازلات التي إلتزمت، بها و هو ما سيتسبب في تقيد حركة التنمية بها ذلك لأن تثبيت رسومها الجمركية يعني عدم قدرة الدولة على تطبيق نسب رسوم جمركية أكبر من تلك المحددة في قائمة التنازلات و بمعنى آخر تجميد الرسوم الجمركية لمدة 3 سنوات أو أكثر، و هذا ما قد يخلق بعض الصعوبات للجزائر و التي تقوم بتعديل رسومها الجمركية كل سنة من خلال قانون المالية، لكن وفق القواعد المنظمة فلن تستطيع الجزائر تعديلها إلا بعد 3 سنوات، ضف إلى ذلك أنه عندما تقدم قائمة التنازلات بشأن تعريفتها الجمركية فلا يمكنها التراجع عنها أو تغييرها إلا بتخفيضها وهو ما قد يتسبب في خسارة كبيرة للجزائر التي تعتمد عليها في تمويل مشاريعها .

– قد يؤدي الإنخفاض في الرسوم الجمركية إلى إنخفاض إيرادات الدول النامية وزيادة العجز في الموازنة العامة، لها و خصوصا الدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداها مما يؤدي إلى زيادة الضرائب و هو ما ينعكس سلبا على تكلفة الإنتاج – كما أن التخفيض التدريجي

[1] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 166.

[2] – مزروع مسعودة، أثر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارية دولية، قسم العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015 / 2016، ص 88.

لمستويات التعريفات الجمركية و مستويات القيود غير التعريفية سيؤدي إلى زيادة الواردات الزراعية إلى الدول النامية و خاصة من الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار أقل نسبيا نتيجة خفض مستويات الرسوم و إستخدام التكنولوجيا، مما سيزيد من الإقبال على هذه السلع الأجنبية و بالتالي سيتأثر الطلب على السلع الزراعية المحلية. [1]

– إن الانضمام إلى المنظمة لخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية وفقدان يعني الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامة.

– تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق رسوم التصدير، و خاصة أن المواطن الجزائري يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق و متعدد النفقات و هو ما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.

– المنافسة الكبيرة التي سوف تشكيلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا إن لم نقل زوال عملية التصنيع نهائيا و تبقى المحروقات الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر الشيء الذي سوف يزيد من هوة

الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية، وتبقى الجزائر تعتمد على الجباية البترولية فقط.

– زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب إنخفاض في الرسوم الجمركية و إنشاء المناطق الحرة، وكذا احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية .

– تحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.[2]

الفرع الثاني: إنعكاسات الإنضمام على قطاع الخدمات.

إن قطاع الخدمات يشهد نموا متسارعا و يلعب دورا أساسيا في معظم الإقتصاديات فهو يشكل 60% إلى 70%من ذلك الناتج في الإقتصاديات المتقدمة، و اكثر من 50% في الإقتصاديات النامية، و لما

[1] – برياح مريامة، مرجع سابق، ص 234-235.

[2] – بهلولي فيصل، مرجع سابق، ص 168-169.

كان هذا القطاع كغيره من القطاعات الإقتصادية يتميز بمستويات تطور متفاوتة بين الدول المتقدمة، و الدول النامية و هذه الأخيرة التي تتميز بالضعف الكبير في درجات التقدم للنشاطات الخدمية الأمر الذي يجعل التحرير المتسرع لهذا القطاع يعني تعويم أشكال من المنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى و بين الأطراف الضعيفة بمؤسساتها الأضعف، و ستكون نتائج تلك المنافسة المزيد من الاصطفاء السوقي لصالح المؤسسات القوية فيؤدي ذلك إلى إختراق إنتشاري واسع للنشاط الإقتصادي الخدمي في البلدان النامية.[1]

عرف هذا القطاع عدة إصلاحات للمواكبة التطورات العالمية لكن رغم هذه الجهود التي تبذلها السلطات العمومي، فلم يرق بعد قطاع الخدمات في الجزائر إلى القدرة على المنافسة الأجنبية، بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج تصدير الخدمات في الإقتصاد الوطني، الأمر الذي سيعقد من مهمة انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على مسار تحرير الخدمات، بحيث لم تهيئ الظروف المناسبة بعد تحويل المزيد من الفائض التجاري الناتج عن استهلاك الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق طور القطاعات الخدماتية المحلية لاسيما القطاعات الناشئة خاصة القطاع الخاص، فإذا إنظمت الجزائر إلى هذه المنظمة سيرتب هذا الإنضمام آثار إيجابية و آثار سلبية فهذا القطاع مازال يعاني من نقائص وخاضع للإحتكار الدولة وغير قادر على اقتحام أبواب المنافسة الأجنبية.[2]

شهدت السوق الجزائرية تنامي بعض الخدمات في مجالات عدة كالاتصال و النقل، و خاصة الخدمات البنكية و ذلك بعد صدور القانون 90 / 10 المعدل بموجب الأمر 03 / 11

المتعلقان بالنقد والقرض، حيث ينص في بعض نصوصه على وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاعات المالي.

عدم التفرقة بين المتعاملين الإقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض و النقد.

- ترقية الإستثمار الأجنبي.

[1] - بريكي ليلى – حسيني حكيمة، مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على الإقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة آكلي محند أولحاج، البوية، 2018 / 2019، ص 77.

[2] - علوش صبرة أسمهان – يحي نصيرة، مرجع سابق، ص 41-42.

و تقسم إتفاقية الخدمات إلى أربعة أنواع:

* خدمات مقدمة في بلد ما لإفادة مواطنين أجانب كالسياحة.

* خدمات تنتقل بين الدول بشكل فعلي كالنقل و الاتصالات الدولية.

* خدمات مقدمة في بلد أجنبي بواسطة مؤسسات تجارية كالشركات التابعة كالمصارف.

* خدمات تقتضي إنتقال و سفر أشخاص من دولة إلى أخرى كالمراقبين التجاريين.

و نظرا لأهمية القطاع فإن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد يعود بالإيجاب أم بالسالب.[1]

أولا: الآثار الإيجابية.

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على القطاع الخدمات، في النقاط التالية:

تطوير القطاع المصرفي في الجزائر نتيجة لدخول المنافسة الحرة مع باقي الدول الأعضاء، و هذا يمكنه من إزالة كل مظاهر البيروقراطية و الإجراءات و العوائق التي تضعها المؤسسات المصرفية الجزائرية أمام المستثمرين.

-كما يمنح الانضمام لقطاع السياحة فرصة للنهوض بهذا القطاع باستعمال استثمارات سياحية و هذا للموقع الخاص و الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال.[2]

ثانيا: الآثار السلبية.

- تعتبر بعض الخدمات وثيقة الصلة بالسياسة الإقتصادية العامة للدولة، إما لدورها في تعبئة المدخرات و توجيه الإستثمار كخدمات البنوك، أو الدور الذي يمكن أن تلعبه في خدمة بعض المشروعات الإقتصادية الكبرى كبعض خدمات النقل والمقاولات، و من ثمة فإن تحرير التبادل الدولي في هذه الخدمات قد يؤدي بالدولة إلى التخلي عن حقها في توجيه

هذه الأخيرة في الإتجاهات التي تفرضها المصالح الوطنية، و التي قد تتعارض مع مصالح الشركات الدولية.

[1] - همار ليندة، مرجع سابق، ص 69.

[2] - قطافي السعيد، مرجع سابق، ص 56.

– من المرتقب أن يؤدي إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية، وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأن المؤسسات المصرفية الجزائرية غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة، فالمصارف الجزائرية لا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا، وتنافس البنوك العالمية التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءاتها الإدارية وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من إستقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الإستثمار وميادين التوظيف، التي تتناسب مع إستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الإقتصاد الجزائري.[1]

– سيؤدي تحرير الخدمات المالية في الجزائر إلى إنتشار العديد من المخاطر، إذ أن عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الدول النامية خلال التسعينات، أدت إلى تدفق رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج، وهذا يعني خروج المدخرات المحلية للاستثمار في الخارج، مما يؤدي إلى إتساع الفجوة بين الإدخار و الإستثمار في هذه البلدان، ومن جهة أخرى ساعدت عملية التحرير المالي و حرية دخول و خروج الأموال في تفاقم ظاهرة غسيل الأموال، بحيث أصبح من السهل إستثمار الأموال الضخمة المكتسبة من الأنشطة غير الشرعية في الخارج، وهذا على شكل أسهم و سندات، أو فتح حسابات في البنوك الأجنبية.[2]

– إضمخلال الشركات الجزائرية لعدم قدرتها على منافسة الشركات العالمية الرائدة في ميدان النقل.

– إضافة إلى ما يتعلق بالخدمات السياحية كالفندقة فلم ترق إلى المستوى المطلوب حتى مقارنة مع تونس و المغرب ، فرغم الامكانيات الطبيعية والموقع الإستراتيجي الذي يندرج ضمن الآثار الإيجابية الذين يؤهلان الجزائر لأن تصبح منطقة إستقطاب السياح، إلا أن النقص الكبير في المرافق السياحية وضعف الخدمات قلل من فرص إستغلالها الإمكانيات السياحية الكبيرة في الجزائر.

الفرع الثالث: إنعكاسات الإنضمام على القطاع المصرفي.

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات التي إنعكست بشكل واضح على المنظومة المصرفية لغالبية دول العالم، هذه التطورات

[1] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 163.

[2] – عمير حمة، مرجع سابق، ص 163.

التي حملتها ظاهرة العولمة أصبحت لها تأثير واسع على الأجهزة المصرفية في أي دولة من دول العالم في مطلع هذا القرن بما حملته من آثار إيجابية أو سلبية.

أولا: الآثار الإيجابية.

إن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية نتيجة تطبيق الإتفاقية، سوف يؤدي إلى إحداث أثر إجابي على الخدمات في الدول النامية، و خاصة الجزائر، و من أهم هذه الآثار ما يلي:[1]

– تقوية المنافسة و الحد و من الإحتكارات القائمة في هذا القطاع، و ذلك بتوفير الخبرات و الكفاءات المؤهلة، للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

– تطور القطاع المصرفي في الجزائر، بسبب إنفتاح الأسواق الجزائرية أمام مورد الخدمات المصرفية.

– تسمح حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإبتعاد عن القروض المصرفية التجارية، و الحد من زيادة حجم الديون الخارجية، التي أثقلت بها الجزائر.

– يمكن الإنفتاح المالي الجزائر من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الإستثمارات ، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار المحلي، و بالتالي معدل النمو الإقتصادي .

– ينجر عن الإنتاج المالي زيادة الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية كالجزائر، و هذا ما يتبعه تحويل التكنولوجيا إلى هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تخفيف تكلفة التمويل، بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين.

– إن تحرير و تحديث النظام المصرفي و المالي، و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، قد تؤدي إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

[1] – إيمان بوهلالي، الآثار المحتمل لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر آكادمي ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير شعبة العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، بالوادى، 2014 / 2015، ص 56.

ثانيا: الآثار السلبية.

إن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و تطبيق قواعد الإتفاقية، سوف يؤدي إلى إحداث أثر سلبي على الدول النامية، و منها الجزائر، والتي يمكن إنجازها في النقاط التالية:[1]

– إن تحرير حركة رؤوس الأموال، مع صعوبة التحكم في حركة دخولها و خروجها، سيؤثر على السياسة النقدية، إذ غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسع النقدي، و كذلك الزيادة في سعر الصرف الحقيقي، مما قد يتسبب في حدوث أزمات فجائية خطيرة، و المثال على ذلك

هو ما حدث في دول شرق آسيا، حيث تسبب خروج رؤوس الأموال الضخمة في حدوث إنهيار لإقتصادياتها.

– يؤدي فتح الأسواق بشكل مباشر إلى توفر مصارف أجنبية بعدد كاف، و هو ما يجعل المصارف المحلية، و خاصة الصغيرة منها، تحت المنافسة غير المتكافئة و ما يترتب عنها من مخاطر الإفلاس.

– يؤدي فتح الأسواق إلى مواجهة مشاكل مختلفة، خاصة المتعلقة بقيمة سعر الصرف، و أثره على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

– هناك مخاطر ناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية، خاصة قصيرة الأجل منها، كمخاطر التعرض لهجمات المضاربة، و مخاطر هروب الأموال الوطنية ودخول الأموال القذرة، بالإضافة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية النقدية.

– تأتي الاستثمارات الأجنبية لخدمة التجارة الخارجية، بدافع تحقيق الربح الوفير و السريع، و لذلك فإن القول بأن تحرير التجارة و جلب الاستثمارات الأجنبية، له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، تعترضه عدة تحفظات، لأن كثيرا ما يكون النمو و الأداء الجيد للاقتصاد، هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية و ليس العكس. فهذه الاستثمارات تذهب إلى الدول التي نجحت في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الاستثمارات لرفع معدل نموها.

[1] – إيمان بوهلال، مرجع سابق، ص 58.

ففي السنوات الأخيرة مثلا، اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي و اليابان، حيث بلغت أكثر من 75 % كمتوسط.[1]

حتى تستفيد الجزائر من مزايا المنظمة العالمية للتجارة عليها اتباع الخطوات والإجراءات التالية:

1/ وضع سياسة اقتصادية وتجارية واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة المدى معتمد على القدرات الذاتية مع شرط ان لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام

2/ تجديد الطاقة الفكرية البشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير

3/ إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية

4/ تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط و المساومة، أي الرشوة والتميز.

5/ وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين لان الشرط الوحيدة للجزائر الذي يجب على وفدها التمسك به هو حماية المنتوج الوطني

6/ الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية

7/ التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمام القطاع العام بالقطاعات الاستراتيجية الكبرى، مع الاستقلالية في التسيير.[2]

[1] – د / ناصر دادي عدون – متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة (أسباب الإنظمام – النتائج المرتقبة و معالجتها)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص، 168-170.

[2] – ناصر دادي عدون ،مرجع نفسه، ص 137-138.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أنه لا توجد آثار إيجابية إلا وكانت هناك آثار و إنعكاسات سلبية و لذا فمن المهم أن تتعرف جميع دول العالم على محتوى هذه الإتفاقيات و أن تتبين طبيعة ما سوف يترتب عليها من آثار سلبية أو إيجابية حتى يكون بإستطاعتها ترتيب أوضاعها ومراجعة سياستها الداخلية والخارجية و الإستفادة من منظمة التجارة العالمية.

و الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى الإستفادة من مزايا منظمة التجارة العالمية وتحقيق أكبر قدر من الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية من إخلال إنظمامها المرتقب إلى المنظمة.

الخاتمة

الخاتمة :

منظمة التجارة العالمية هي منظمة تجارية تعني بتنظيم التجارة الدولية بين دول و قد أنشأت في عام 1995 و هي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا و بالرغم من ذلك فإن تأسيسها يعتبر حدثا و تطورها حاسما على الصعيد العالمي و لما تملكه المنظمة من أهمية تجارية على المستوى الدولي بحيث يمكن القول بأن تنفيذ إتفاقية منظمة التجارة العالمية تتأثر بها جميع دول العالم سواء كانت أعضاء في المنظمة أم خارجها.

لذا فمن المهم أن تتعرف جميع دول العالم على محتوى هذه الإتفاقيات و أن تتبين طبيعة ما سوف يترتب عليها من آثار سلبية أو إيجابية حتى يكون بإستطاعتها ترتيب أوضاعه و مراجعة سياستها الداخلية و الخارجية.

و يجب على الدول النامية التركيز على هذا الأمر أكثر من غيرها من الدول و ذلك لأنها تعاني من ضعف موقعها في النظام الراهن في التجارة العالمية و كذلك تخلفها و عدم قدرتها على الإنطلاق في طريق التنمية مما يزيد من حجم التحدي الذي ستواجهه الدول النامية عند إنضمامها إلى المنظمة و خاصة أن المنظمة تضع شروط للإنضمام إليها مما يضطر الدول إلى تغيير سياستها التجارية لذا عليها أن توازن بين السلبيات و الإيجابيات للإنضمام إلى المنظمة حتى لا تقع في أزمات لا تستطيع الخروج منها بأقل الخسائر.

و تسعى الجزائر إلى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل أساسا في مسايرة التجارة، و كذا إنعاش الإقتصاد الوطني وغيرها من الأهداف ورغم إيجابيات الإنضمام إلى المنظمة إلا أنه قد ينجز عنه عدة آثار سلبية أكثر منها إيجابية على الإقتصاد الوطني، و لتفادي هذه السلبيات يتوجب على الجزائر إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين الإقتصاد الوطني سواء من خلال الإتفاقيات أو الإستثناءات.

ومنه نستنتج ما يلي:

- ان منظمة التجارية العالمية تسعى لرفع مستوى المعيشي لدول الأعضاء وان المنظمة جاءت من اجل ان تضيع بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وان تحقق التعاون والتبادل التجاري الحر بين الدول

- تتميز منظمة التجارة العالمية عن غيرها من المنظمات العالمية بكونها اتفاق دولي بين دول بصورة خطية وخاضع للقانون الدولي سواء اثبت في وثيقة واحدة أو إثنين أو أكثر من الوثائق المرتبطة.

الخاتمة :

- لها تأثير على المستوى الدولي والدول النامية

- تتميز عن غيرها من المنظمات الدولية بإعتبارها مهمة جدا في المجال الدولي والمحلي.

تحتوي المنظمة التجارة العالمية على تعريف معين وخصائص والإجراءات و العناصر والشروط مختلفة.

- كما تأثر على الجزائر إجابيا وسلبيا.

- ان قدرة دول العالم على الاستفادة من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتوقف على القدرة الدولة على الإنتاج في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ومنه نقترح الاقتراحات التالية

- وجوب تغيير جذري في إجراءات منظمة التجارة العالمية .

- من الأفضل التنصيص على آليات و ضوابط أحقية تولي مناصب أفضل في منظمة التجارة العالمية

- لابد من العمل على تطوير أدوات الرقابة بما يكفل الإصلاح الإداري للمنظمة التجارة العالمية.

- يجب منع كل تجاوزات من قبل كل معتدي على حقوق المتعلقة بالمنظمة التجارة العالمية.

- العمل على ترسيخ روح العمل داخل المنظمة التجارة العالمية.

- لابد من توفير الجو الملائم من أجل ترقية والحذو بشكل افضل من اجل التنمية المستدامة في مجال التجارة.

قائمة

المصادر و المراجع

- **الكتب :**

1– د/ جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، نظامها القانوني و دورها في تطبيق إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009.

2– د/ رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

3 – د/ عاطف السيد، ألغات والعالم الثالث(دراسة تقويمية للجات و الإستراتيجية الموجهة) القاهرة، مجموعة نيل العربية، الطبعة الأولى، 2010.

4 – د/ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و إقتصاديات البنوك، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

5 – د/ مُحَّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، للطبعة الأولى، بيروت، 2010.

6 – د/ مُحَّد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 / 2009.

7 – د / ناصر دادي عدون – متناوي مُحَّد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة (أسباب الإنظمام – النتائج المرتقبة و معالجتها)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص، 168-170.

- **المذكرات الجامعة :**

1 – إيمان بوهلالي، الآثار المحتمل لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر آكادمي ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير شعبة العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، بالوادى، 2014 / 2015،

2 – باها دينة – رمكي سمية، منظمة التجارة العالمية من آلجات إلى مراكش، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص قانون دولي و علاقات دولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، 2015 / 2016.

3 – برياح مريامة، الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة وهران – 2 – مُحَّد بن أحمد، وهران، 2017 /2018.

4 – بريكي ليلى – حسيني حكيمة، مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على الإقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة آكلي محند أولحاج، البوية، 2018 / 2019.

5 – بوعيشي الجوهر – بوعيشي نسيمة، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المسعى و التحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق شعبة قانون الأعمال تخصص القانون العام للأعمال، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان نيرة، بجاية، 2016 / 2017.

6 - بوكروح وفاء – زيموش عائشة، تحرير التجارة الدولية و إنعكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية دولية، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَّد صديق بن يحي، جيجل، 2015.

7 – بن عيسى الشافية، آثار و تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر – 03 –، 2010 / 2011.

8 – حاج يوسف – سارة أم الخير، إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية فرع تسويق و

تجارة دولية، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014 / 2015.

9 – خزندار وردة، تثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، رسالة ماجستير المشرف نموشي فاروق، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

10 – رفيقة بسكري، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية و إشكالية الإنضمام لها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحج لخضر، باتنة، 2014 / 2015.

11 – سماتي حكيمة، أثر المنظمة العالمية للتجارة على السيادة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016 / 2017.

12 – عانز عائشة، الآثار المحتملة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر آكادمي ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير الشعبة علوم تجارية التخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد مُحَّد لخضر، الوادي، 2014 / 2015.

13 –عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الأعمال للمقارنة، مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012 / 2013.

14 – عقعاق نادية، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي عام، قسم الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الملحقة الجامعية مغنية، 2014 / 2015.

15 – علوش صبرة أسمهان – يحي نصيرة، مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، شعبة قانون الأعمال، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013 / 2014.

16 – عمير رحمة، آثار إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إحصاء و إقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم الباقي، 2008 / 2009.

17 – مزروع مسعودة، أثر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارية دولية، قسم العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015 / 2016.

18 – مناصر إيمان، الشخصية القانونية لمنظمات الدولية، مذكرة ماستر ميدان الحقوق و العلوم السياسية تخصص حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2018 / 2019.

19 – مصطفى مراد، واقع و آفاق الميزان التجاري في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018 / 2019، ص 114-115.

20 – مولحسان آيات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013 / 2014.

21 – هماز ليندة، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة للعربي بن مهيدي، أم الباقي، 2014 / 2015.

- **المقالات** :

1 – بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة البلدية، العدد 01،2013،

2 حسين عبد الله الدعجة – منال محمود كريم حموري – بشير تركي كريشان، أثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الكويت، 2020

3 – سلامي – بوسنة جمال، المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الإنضمام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد السابع، المجلد الأول، جامعة باتنة، 2017.

4 – عادل مُحَمَّد خليل، منظمة التجارة العالمية، آفاق المستقبل، جسور للتنمية، ص 5

5 – عياش قويدر – إبراهيمي عبد الله، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2،2005.

6 – قطافي السعيد، تحديات و آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **الملتقيات:**

1 – أسامة بن جعفر فقيه، منظمة التجارة العالمية و إستحقاقات العضوية، ملتقى البحث العلمي، 2006.

المؤتمرات:

1 – المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في 2013، ar. M. Wikipedia، 05 / 29 h:01.48،2022

2 – اتفاق نيروبي –النتيجة النهائية للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارية العالمية.

3 – إختتام أعمال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس.

المواقع الإلكترونية:

1 – أبو خديجة أمال، تقرير حول منظمة التجارة العالمية و تأثيراتها، موقع وكالة الأنباء الفلسطينية 2022، موقع الإلكتروني : wafa.ps.

2 – عبد الرحمان عبد الحميد، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، http://dspace.unv-tlemcen.dz 28 / 05/ 2022،h4:15

3 – آثار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية، مقاتل الصحراء، h09:10,2022 / 06 / 02http://mawdoo3. Com

4 – ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، المركز الوطني للمعلومات، 2014، ص 11.

فهرس
المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمـــة	5-1
الفصل الأول: قيام منظمة التجارة العالمية.	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية.	08
المطلب الأول: مدلول منظمة التجارة العالمية.	08
الفرع الأول: مفهوم منظمة التجارة العالمية.	08
الفرع الثاني: نطاق و مهام منظمة التجارة العالمية.	12
الفرع الثالث: أهداف و مبادئ منظمة التجارة العالمية.	13
المطلب الثاني: المركز القانوني لمنظمة التجارة العالمية.	17
الفرع الأول: الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.	17
الفرع الثاني: آثار تمتع منظمة التجارة العالمية بالشخصية القانونية.	19
الفرع الثالث: نطاق الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.	20
الفرع الرابع: حدود الشخصية القانونية لمنظمة التجارة العالمية.	21
المبحث الثاني: الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.	22
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية و آليات عملها.	22
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.	22

الفرع الثاني: آليات عمل منظمة التجارة العالمية.	27
المطلب الثاني : العضوية في منظمة التجارة العالمية.	30
الفرع الأول : أنواع العضوية.	30
الفرع الثاني: عوارض العضوية.	33
خلاصة الفصل الأول:	36
الفصل الثاني: آثار منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول.	
تمهيد	38
المبحث الأول: آثار منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي.	39
المطلب الأول: آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة	39
المطلب الثاني: أثار منظمة التجارة العالية على الدول النامية.	40
الفرع الأول: الآثار الإيجابية.	40
الفرع الثاني: الآثار السلبية.	43
المبحث الثاني: آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني.	50
المطلب الأول: إنعكاسات الإنضمام على القطاع الإقتصادي.	50
الفرع الأول: إنعكاسات الإنضمام على القطاع الصناعي.	51
الفرع الثاني: إنعكاسات الإنضمام على القطاع الزراعي.	54
المطلب الثاني: إنعكاسات الإنضمام على القطاع المالي.	57
الفرع الأول: إنعكاسات الإنضمام على قطاع الجمارك.	57

الفرع الثاني: إنعكاسات الإنضمام على قطاع الخدمات.	61
خلاصة الفصل الثاني:	68
الخاتمة	70
قائمة المصادر و المراجع	
فهرس المحتويات	